

سياسة البرنامج
بشأن إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018



مشاورة غير رسمية

24 يوليو/تموز - 7 سبتمبر/أيلول 2018

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

مشروع قرار لدورة نوفمبر/تشرين الثاني 2018

- سياسة البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية (متن هذه الوثيقة): للموافقة
- الملحق الأول – تصنيف المخاطر: للعلم
- الملحق الثاني – بيانات تقبل المخاطر: للنظر

موجز تنفيذي

يعتمد البرنامج، بوصفه منظمة ممولة طوعاً وطوراً، على ثقة الجهات المانحة، والحكومات المضيفة والعديد من أصحاب، وأصحاب المصلحة الآخرين العديدين من أجل الوفاء بولايته. ومع أن البرنامج يعمل في بعض الجهات الصعبة لكثير من البيئات المعقدة، فإنه يهدف إلى الحفاظ على سمعته وثقة أصحاب المصلحة من خلال مراعاة إعلاء ثقافة الشفافية، والخضوع للمساءلة والمساءلة، والالتزام بالمعايير العالية للنزاهة. ويعمل البرنامج أيضاً في بيئات دينامية للغاية، حيث تتغير الاحتياجات الإنسانية ووسائل تحقيقها بصورة مستمرة، مما يتطلب من البرنامج التكيف والإبداع والابتكار بطريقة مستدامة وفعالة. ولذلك فإن المخاطر تعتبر من الاعتبارات الدائمة في صنع القرارات في البرنامج. وتساعد القرارات المستندة إلى المخاطر على بناء الموثوقية والمرونة والقدرة التنظيمية على الصمود. وفي هذا السياق، تم تصميم إدارة المخاطر المؤسسية لتوفير البنية والاتساق والشفافية في صنع القرارات المتعلقة بالمخاطر على نطاق البرنامج ككل. وتوفّر إدارة المخاطر المؤسسية إطاراً يمكن من خلاله تحديد جميع المخاطر – الاستراتيجية، والتشغيلية، والائتمانية، والمالية – وتقييمها وإدارتها وفقاً لمدى تقبل البرنامج للمخاطر.

ويُعد تقبل المخاطر، والعمليات التي تؤدي إلى تفعيله، من بين المفاهيم الهامة مفهومها في هذه السياسة. ويمكن وصف إقبال البرنامج على المخاطر، بالنسبة لبعض المخاطر، مثل وضع نموذج لعمله عمله، ورغبته في الابتكار، بأنه بمثابة "نهم" متقبل للمخاطر؛ وبالنسبة لمخاطر أخرى، مثل إدارة المسؤوليات الائتمانية، ومكافحة التديليس والفساد المحتملين، يمكن اعتبار أن البرنامج شديد الحرص على "متجنب" غير متقبل للمخاطر بشدة". ويُعد تحقيق فهم مشترك على المستوى الداخلي وفيما بين أصحاب المصلحة الخارجيين بشأن المخاطر التي يتقبلها البرنامج وتلك التي لا يرتضيها، أحد من بين الأهداف الأساسية لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية. وحيثما يعمل البرنامج في إطار تقبل المخاطر، فقد يرغب في تحمل المزيد من المخاطر في إطار سلطته المناسبة لصلاحيات مناسبة؛ وحيثما يعمل خارج مدى تقبله للمخاطر، فإنه يحتاج إلى اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للحد من المخاطر أو للتخفيف منها.

وتعد المساءلة عن اتخاذ الإجراءات ومعالجة المخاطر عنصراً هاماً والتصدي للمخاطر عنصراً أساسياً آخر في هذه السياسة. ولدى الإدارة العليا وعلى وجه الخصوص لدى المديرين الإقليميين والقطريين مسؤوليات واضحة عن تحمل المخاطر وإدارتها في نطاق اختصاصهم. وقد يتحمل المدراء الموظفون أيضاً بعض المخاطر، وبصفتهم أخصائيين فنيين، من المتوقع أن يحددوا مدى تقبل المخاطر في مجال تخصصهم، وإشراك المديرين المسؤولين عن اتخاذ القرارات. ولذلك، فإن تقبل المخاطر يُشكل أساساً أساساً للمشاركة والتحدي بين صانعي القرار، وهم "خط الدفاع الأول" وأخصائيي المخاطر، وهم "خط الدفاع الثاني". وقد وُضع بيان تقبل المخاطر لتعزيز البرنامج، وتوفير آلية يمكن من خلالها تصعيد المخاطر، واتخاذ القرارات المتفق عليها، مع المُدخلات الفنية المناسبة، والخبرات المتعلقة بالمخاطر والاتفاق على القرارات بمُدخلات فنية مناسبة، وخبرات في مجال المخاطر.

ولكي تكون إدارة المخاطر فعالة وتعرّز، ولتعزيز ثقافة المساءلة، فإنه يلزم أن تكون عملية متكررة وشاملة وتفاعلية. وينبغي أن تستنير تقييمات المخاطر بتقارير منتظمة عن مقاييس تقبل المخاطر، بالإضافة إلى أنشطة وكذلك بأنشطة دورية خاصة بالرقابة والضمانات. ولهذا،

فإن بيانات تقبل المخاطر في إطار هذه الملحق بهذه السياسة تشكل أساساً أساساً لإعداد التقارير الداخلية، ولتصعيد المخاطر، كما أنها أساسية لدفع عملية التحسين المستمر.

وقد تم تحديث بيانات تقبل المخاطر (في الملحق الثاني) منذ آخر تعديل تنقيح لها في عام 2016. وقد تم الرجوع إلى هذه البيانات والاتفاق عليها داخلياً داخلياً مع أخصائيين وظيفيين يقومون بدور الوكلاء المحتملين قادة للمخاطر بالنسبة لكل مجال من مجالات المخاطر. وتعد مسؤوليات "خط الدفاع الثاني" المحددة في السياسة مهمة بشكل خاص لإدراج تقبل المخاطر على نطاق البرنامج ككل، وتقديم الدعم الاستشاري للتخفيف من المخاطر، وتحقيق رؤية لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى البرنامج.

ويتواصل تعزيز هذه السياسة عن طريق عمليات وآليات الإبلاغ الموضحة في هذه السياسة لإدارة المخاطر. ويؤجر إدراج تقبل المخاطر، وتفاعل إلى جانب تفاعل الأطراف من خطتي الدفاع الأول والثاني، وعمليات المخاطرة بالمخاطر المتسقة، والإبلاغ، والتصعيد، من الأمور الأساسية لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى البرنامج، لاستناداً استناداً إلى بنية الأجهزة البنوية الحالية للأجهزة الإدارية، والضمانات، والمسؤوليات الرفيعة المستوى الموضحة في إطار الرقابة في البرنامج لعام 2018.⁽¹⁾

مقدمة

ليست إدارة المخاطر المؤسسية ليست جديدة على البرنامج؛ فقد استُهلّت سياسة البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية لأول مرة في عام 2005⁽²⁾ وتم تحديثها في عام 2015.⁽³⁾ وبعد ذلك، قام البرنامج أيضاً بتحديث إطاره الخاص بالرقابة الداخلية، مع الاعتراف بأن الجوانب الرئيسية، مثل فلسفة إدارة المخاطر، وتحديد الأهداف، وتقبل المخاطر، ودرجة تحمل المخاطر قد نظمتها سياسته لعام 2015.

وفي عام 2012، أعد البرنامج وتقاوم بياناته بشأن تقبل المخاطر، وحدد اتجاهه في الإستجابة استجابته للمخاطر،⁽⁴⁾ بما في ذلك على المستوى التشغيلي. وقد تضمّنت بيانات المخاطر المستحدثة منذ عام 2016⁽⁵⁾ موضوعات وقضايا برزت من خلال الاجتماعات للمؤتمرات السنوية لفريق الإدارة التنفيذية بشأن إدارة المخاطر منذ عام 2012، والتي بُنيت على أساس فهم عميق للمخاطر التي يواجهها البرنامج.

وتحدّد سياسة⁽⁶⁾ البرنامج لمكافحة التديليس والفساد لعام 2010 سياسته⁽⁷⁾ وإجراءاته المتعلقة بالتديليس وألوالفساد وألوالنواظب والفساد والتواطؤ. فقد توسّع تنقيح سياسة مكافحة التديليس والفساد لعام 2015⁽⁸⁾ في تعريف التديليس والفساد⁽⁹⁾، وتضمّن التزامات محددة للمديرين وغيرهم، كما يُعزز المبادئ التوجيهية لمنع تضارب المصالح.

وتعد ثقافة البرنامج المبدعة المبتكرة، ومفهومه عن "إنجاز الأمور" بمثابة نقاط القوة الحاسمة، والمفتاح لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وتعتبر قدرة البرنامج على التنفيذ الفعال وإحداث التغيير أحد مصادر المخاطر التي تتطلب إدارة جيدة. وقد أشارت تقارير الرقابة للفترة 2016/2017 إلى ضرورة تعزيز عمليات تقييم المخاطر التنظيمية وإدارتها، والأدوات التوجيهية والتوجيهات، بما في ذلك تقييمات مخاطر التديليس،

(1) انظر WFP/EB.A/2018/5-C.

(2) سياسة البرنامج لإدارة المخاطر (WFP/EB.2/2005/5-E/1).

(3) سياسة البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية (WFP/EB.A/2015/5-B).

(4) سياسة البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية: بيان تقبل المخاطر (تعميم المدير التنفيذي: OED2012/015).

(5) بيان تقبل المخاطر (WFP/EB.1/2016/4-C).

(6) سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التديليس والفساد (WFP/EB.A/2010/5-B).

(7) سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التديليس والفساد (WFP/EB.A/2010/5-B).

(8) سياسة مكافحة التديليس والفساد (WFP/EB.A/2015/5-E/1).

(9) سياسة مكافحة التديليس والفساد (WFP/EB.A/2015/5-E/1).

وضمن إدرأها في العمليات اليومية للبرنامج. وتم بعد ذلك إنشاء شعبة جديدة لإدارة المخاطر المؤسسية ضمن إدارة تسيير الموارد في عام 2017، ويرأسها الآن رئيس شؤون المخاطر.

Revision Mode

الرؤية بالنسبة لإدارة المخاطر المؤسسية على مستوى البرنامج

1- تتطلب رسالة البرنامج من المديرين اتخاذ قرارات مستتيرة للمخاطر توازن بين المخاطر والفرص، وفي حالات معينة، تعوض نوعاً ما من المخاطر مقابل نوع آخر. وتعتبر عملية تحمل المخاطر وتقسامها بشكل شفاف واستباقي، مع مراعاة ذلك بحث تكافة منع المخاطر والاستجابة لها، جزءاً من صميم برنامج فاعلية المعونة. ومع التزام البرنامج بخطة التنمية لعام 2030، فإنه يسعى، من خلال خطته الاستراتيجية،⁽¹⁰⁾ إلى دعم الحكومات من أجل القضاء على الجوع بين أفقر الناس وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، والدخول في شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة.

2- ولذلك، فإن هدف هذه السياسة هو وضع نهج عملي ومدروس ومنظم لتحديد المخاطر وإدارتها على مستوى البرنامج، ويرتبط بتحقيق أهدافه الاستراتيجية بشكل واضح.

3- وعلى وجه التحديد، تتمثل دراية البرنامج عن إدارة المخاطر فيما يلي:

- ◀ الحفاظ على إطار ثابت لإدارة المخاطر يمكن من خلاله تحديد المخاطر، وتحليلها، ومعالجتها، وتصعيدها، والمساءلة عنها؛
- ◀ للتوصل والتوصل إلى فهم مشترك لتعرض البرنامج للمخاطر فيما يتعلق بتقبله للمخاطر، لكي يتمكن من توضيح بيان المخاطر الخاص به بشكل متسق داخلياً وخارجياً، وبالنسبة للمانحين وأصحاب المصلحة الخارجيين؛
- ◀ وإيجاد ثقافة ترتبط فيها إدارة المخاطر بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج، ومراعاتها بشكل استباقي عند اتخاذ القرارات التشغيلية.

4- ويستند ويتواءم إطار البرنامج الخاص بإدارة المخاطر المؤسسية إلى مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بلجنة المنظمات الراحية التابعة للجنة تريدواي (لجنة المنظمات الراحية)⁽¹¹⁾ لعام 2017، والذي يدمج العلاقة بين المخاطر والاستراتيجية والأداء. وتستند أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية التي يضطلع بها البرنامج إلى المكونات الخمسة للجنة المنظمات الراحية:

(1) **التسيير الحوكمة والثقافة:** يدعم التسيير تدعيم الحوكمة والثقافة معاً جميع مكونات إدارة المخاطر المؤسسية. ويحدّد للتسيير وتحديد الحوكمة، على النحو المنصوص عليه في إطار الرقابة في البرنامج لعام 2018،⁽¹²⁾ مسؤوليات الرقابة، ويعزز وتعمق المساءلة عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتنعكس الثقافة في الشفافية المترتبة على ذلك من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر.

(2) **وضع الاستراتيجية والأهداف:** يتواءم تقبل المخاطر في البرنامج مع تحقيق الخطة الاستراتيجية للبرنامج والخطط الاستراتيجية القطرية،⁽¹³⁾ ويدعم تحقيق أهداف في العمليات اليومية، وتحديد الأولويات.

(10) الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) (WFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2*) التي تتواءم مع تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(11) وثيقة لجنة المنظمات الراحية التابعة للجنة تريدواي (www.coso.org) المعنونة "إدارة المخاطر المؤسسية - التكامل مع الاستراتيجية والأداء (Enterprise Risk Management - Integrating with Strategy and Performance)". وتحظى لجنة المنظمات الراحية بدعم خمس جمعيات مهنية رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي: رابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، ومعهد التنفيذيين الماليين، ومعهد مراجعي الحسابات الداخليين، ومعهد المحاسبين الإداريين. وقد نشرت لجنة المنظمات الراحية لأول مرة إطارها المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية في سبتمبر/أيلول 2004. وتم نشر نسخة منقحة من هذا الإطار في يونيو/حزيران 2017.

(12) إطار الرقابة في البرنامج (WFP/EB.A/2018/5-C).

(13) سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1*).

- (3) الأداء: يحدد البرنامج ويقيم المخاطر التي تؤثر وتتأثر بها قدرته على إمكانية تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويعطي الأولوية لها، كما يستجيب لها حسب شدتها، مع مراعاة مدى قدرة البرنامج على تقبل المخاطر. ويتم رصد حافظة البرنامج الخاصة بالتعرض للمخاطر – أي بيان تقبل المخاطر – وذلك بصفة مستمرة.
- (4) الاستعراض والتنقيح: يسعى البرنامج إلى مواصلة إجراء تحسين ودعم قدرته على مستمر، وبناء الصمود فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ومن المتوقع أن تتطور بيئته الرقابية مع سعيه لمواصلة بيان مخاطرة مع مدى تقبله للمخاطر.
- (5) المعلومات والاتصالات والإبلاغ: يقوم البرنامج على نحو مستمر بتطوير وتنقيح تدابير الخاصة بتقبل المخاطر، وتطويرها على نحو مستمر لتحسين المعلومات الخاصة بالمخاطر، واتخاذ المزيد من القرارات المراعية للمخاطر. وهذا يساعد على غرس ثقافة المخاطر الإنتاجية على نطاق البرنامج ككل.

مجالات المخاطر الرئيسية بالنسبة للبرنامج

- 5- وضع البرنامج إطاراً جديداً لتصنيف المخاطر بغية مساعدة الإدارة على جميع المستويات، فضلاً عن تحسين تحليل المخاطر. ويتيح هذا الإطار للمكاتب والعمليات تحديد المخاطر باستخدام لغة مشتركة على نطاق البرنامج.
- 6- وتقسّم المخاطر إلى أربع فئات أساسية: (14) استراتيجية، وتشغيلية، وائتمانية، ومالية. وتعرّف مخاطر السمعة على أنها مخاطر تبعية، حيث يمكن أن يؤدي حدوثها لحدوث مخاطر في أي فئة بصورة سلبية يمكن أن يكون له أثر سلبي على سمعة البرنامج.
- 7- وفي إطار هذه الفئات الأربع، تم تحديد 15 مجالاً للمخاطر تغطي نطاق إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج. ويتضمن الملحق الأول لهذه السياسة مزيداً من التوضيح لمختلف أنواع المخاطر المتوخى إدارتها في إطار مجالات المخاطر هذه.

الشكل 1: فئات المخاطر في البرنامج

1- المخاطر الاستراتيجية	2- المخاطر التشغيلية
1-1 المخاطر البرمجية	1-2 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم
2-1 العلاقات الخارجية	2-2 الشركاء والبايعون
3-1 المخاطر السياقية	3-2 الأصول
4-1 نموذج العمل	4-2 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	5-2 إجراءات العمل
	6-2 الحوكمة والرقابة
3- المخاطر الائتمانية	4- المخاطر المالية
1-3 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم	1-4 تقلب الأسعار
2-3 خرق الالتزامات	2-4 الأصول والاستثمارات
3-3 التدليس والفساد	

(14) حدّدت سياسة البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية (WFP/EB.A/2015/5-B) ثلاث فئات: سياقية، وبرمجية، ومؤسسية.

- 8- وتشير **المخاطر الاستراتيجية** إلى تلك التي لها تأثير على قدرة **البرنامج** على تحقيق الأهداف والغايات والخطط الاستراتيجية. وفي مجال عمل **البرنامج**، تشمل المخاطر تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، وتوافر مهارات الموظفين المناسبة، بالإضافة إلى الموارد الكافية التي تسمح بتحقيق أفضل النتائج. ويعد بناء العلاقات الخارجية والحفاظ عليها مع الحكومات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة وغيرها من الشركاء، من الأمور البالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتزامات تحقيق القضاء على الجوع. وتشمل المخاطر المتعلقة بالعلاقات الخارجية أيضاً قدرة الجهات المانحة على التمويل، والتحديات التي يتعرض لها التمويل بسبب احتمال تقديم بيانات كاذبة عن أولويات **البرنامج** أو أهدافه في وسائط الإعلام.
- 9- وتشمل الولاية المزدوجة **للبرنامج**، وتواؤمه الاستراتيجي مع خطة التنمية لعام 2030، الاستجابة لاحتياجات الناس الأكثر ضعفاً، مع تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي على المدى الطويل في نفس الوقت. فيجب أن يستجيب **البرنامج** للمخاطر السياقية المتعلقة بالنزاعات والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، مما يستلزم درجة عالية من القدرة على التكيف. وكجزء لا يتجزأ من تقدم **البرنامج** نحو تحقيق خطة التنمية لعام 2030 وإصلاح الأمم المتحدة، يجب على **البرنامج** أيضاً استعراض وتعديل نموذج عمله بشكل دوري، وتقديم حلول مبتكرة، لا تهدف فقط إلى معالجة أسباب النزاع وحالات الطوارئ التي طال أمدها، بل تهدف أيضاً إلى تعزيز النظم الغذائية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أو المتوسطة الدخل.
- 10- وتتعلق **المخاطر التشغيلية** بإنجاز وتنفيذ أنشطة **البرنامج**. ومع سعي **البرنامج** لتلبية احتياجات الناس الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فإنه يتولى إدارة المخاطر المتعلقة بجودة مساعده، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بحماية السكان المدنيين المتضررين.
- 11- وبينما يتعاون **البرنامج** مع نظراء من الحكومات الدولية والمحلية، ومع شركاء غير حكوميين، وبائعين تجاريين تجار، ومقاولين من الباطن، فقد تظهر مخاطر فيما يتعلق بتوافر هؤلاء الشركاء وقدراتهم، فضلاً عن المخاطر الإضافية المتعلقة بجودة عملهم، وقيود الأمن، وإمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة.
- 12- ويسعى **البرنامج** إلى حماية أصوله من الأذى المتعمد أو الحوادث، بالإضافة إلى ضمان حماية أنظمة المعلومات الخاصة به من آثار انقطاع الخدمة، وفشل الأنظمة، والتهديد الإلكتروني والتهديدات السيبرانية، بما في ذلك فقدان البيانات الشخصية أو إساءة استخدامها.
- 13- ولا تزال إجراءات العمل في **البرنامج** تتأثر بالتغيرات في بيئته التشغيلية. ويتولى **البرنامج** إدارة مخاطر من قبيل انقطاع السلسلة الغذائية، أو التدفق النقدي، أو حالات التأخير في تنفيذ البرامج، أو عدم القدرة على التوسع أو التراجع تماشيًا مع احتياجات التنفيذ. كما أن آليات للتسيير الحوكمة والرقابة التي تؤثر على صنع القرار، وخاصة في البيئات المتقلبة في الميدان، يلزم أن تكون قادرة أيضاً على الصمود.
- 14- وتشمل **المخاطر الائتمانية** خرق الالتزامات من الناحية الأخلاقية، وانتهاك معايير السلوك من جانب **البرنامج** وشركائه، وعدم تنفيذ السياسات، والأنشطة غير المسموح بها، بما في ذلك حالات خرق التفويضات. وقد تكون المخاطر المتعلقة بالتدليس والفساد مخاطر داخلية وخارجية بالنسبة **للبرنامج**، وتشمل البيانات الكاذبة عن الأموال النقدية والأصول الأخرى، فضلاً عن تقديم بيانات غير دقيقة، وتقديم تقارير تتسم بالتدليس. كما أن واجب **البرنامج** في رعاية موظفيه يمثل أيضاً أحد المخاطر الائتمانية: فيجب إدارة شؤون صحتهم وسلامتهم وأمنهم من منظور الصحة المهنية والرفاه.
- 15- وتتعلق **المخاطر المالية** عادة بالشواغل المتعلقة بالعملات، والأسعار، والتسعير المعاكس، وعدم كفاءة استخدام الأصول المهنية والأصول الأخرى، أو إساءة استخدامها.

تقبل المخاطر على مستوى البرنامج

16- يعكس تقبل المخاطر التي يتحملها البرنامج نهجه الكلي إزاء إدارة المخاطر، مع تأكيد التزامه بتحديد وقياس وإدارة المخاطر في إطار سعيه للوصول إلى الناس المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع الحفاظ في نفس الوقت على الموارد. وتتطلب رسالة البرنامج التي تهدف إلى القضاء على الجوع تحمل قدرًا من المخاطر، والعمل في بيئات صعبة، بما في ذلك مناطق النزاع. وغالبًا ما يتمثل السؤال فيما إذا كان يجب المشاركة، بل في كيفية المشاركة بطريقة تقلل المخاطر إلى الحد الأدنى، مع الحفاظ على التوافق مع المبادئ الإنسانية⁽¹⁵⁾. ولذلك، فإن البرنامج يركز بقوة على ثقافة مراعية للمخاطر، تعتمد على تقدير الإدارة عند اتخاذ القرارات التي تُعزز القيمة، وتنفذ أهدافه الإنسانية والإنمائية، وتتواءم مع القيم الأساسية للبرنامج.

17- ويتضح وبالنسبة للمخاطر الاستراتيجية، يمكن اعتبار البرنامج على أنه "متقبل للمخاطر": فالبرنامج يُصمّم ويُنفذ برامجه في سياقات صعبة. ونظرًا لأن البرنامج يمُول بصورة طوعية، فإنه بحاجة إلى أن يدير بنشاط علاقاته الخارجية مع المانحين، والحكومات المضيفة، والشركاء. ويجب أن يواصل تطوير نموذج عمله لكي يتناسب مع الاحتياجات والبيئات التشغيلية المتغيرة. وبالنسبة للمخاطر التشغيلية والمالية، يعتبر البرنامج على أنه "كاره للمخاطر"، ولذلك فإنه يواصل السعي إلى تحسين ضوابطه الداخلية والتخفيف من المخاطر دون قيود التكلفة والكفاءة. وبالنسبة للمخاطر الانتمائية، يعتبر البرنامج على أنه "كاره للمخاطر بدرجة عالية": فبينما يُدرك البرنامج أنه لا يزال معرضًا لهذه المخاطر، فإنه يعترف بأن من واجبه رعاية الموظفين، ومراعاة التزاماته تجاه أصحاب المصلحة، ويلتزم باتخاذ إجراء تصحيحي فوري بشأن الأمور التي تتعلق بالسلوك الداخلي.

17-18- وقد اتضح تقبل البرنامج للمخاطر بشكل أكثر وضوحًا من سلسلة البيانات المرتبطة بمجالات المخاطر الخاصة بالبرنامج بتصنيفه وتحديد مجالات المخاطر. وترفق المجموعة الكاملة من بيانات تقبل المخاطر في الملحق الثاني⁽¹⁶⁾ ويعكس كل بيان لتقبل المخاطر الرغبة في إدارة المخاطر - ويسمح ذلك بصورة نشطة. وتسمح هذه البيانات للبرنامج بتقاسم المخاطر مع الشركاء وأصحاب المصلحة، وتشجيع المشاركة الاستباقية في اتخاذ القرارات التشغيلية. وبينما يجري تطوير تقبل البرنامج للمخاطر بصورة مؤسسية، فإن تحديد مستويات التقبل السياقي أو مستويات التحمل يجري مع إيلاء الاعتبار الواجب لتأثير المخاطر وتكلفة الرقابة. وسوف يتم تصعيد المخاطر التي تتجاوز مدى التقبل إلى مستوى السلطة التالي.

18-19- وتعتبر بيانات تقبل المخاطر بمثابة مبادئ توجيهية للمديرين حيث أنها:

- ◀ تسمح بتحليل هذه المخاطر، للاستجابة لها، ورصدها؛
- ◀ وتثير قراراتهم اليومية، وتحديد أولويات الموارد؛
- ◀ وتدعم وضع أهداف للأداء في مجالات مسؤولياتهم؛
- ◀ وتمكنهم من تنفيذ رسالة البرنامج ضمن حدود إدارة المخاطر، ومع احترام القيم الأساسية للبرنامج.

19- وبيانات تقبل المخاطر في البرنامج هي كما يلي:

المخاطر الاستراتيجية	
1-1 المخاطر البرمجية	يستجيب البرنامج في سياق التوافق الدولي للاحتياجات. وهو ملتزم بتصميم خطط استراتيجية قطرية قائمة على الأدلة، وقوية، ومراعية للاعتبارات الجنسانية، في شراكة مع الحكومات المضيفة، والجهات المانحة، والمجتمع المدني،

(15) اعتمدت المبادئ الإنسانية الأساسية بصورة رسمية، وهي المساعدة الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال في قرار الجمعية العامة 182/46 (الذي اعتمد في عام 1991)، وقرار الجمعية العامة 114/58 (الذي اعتمد في عام 2004).

(16) يمكن تحديث بيانات تقبل المخاطر عندما يقتضي الأمر.

	وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وسيواصل البرنامج تطوير شراكات تمويلية لتتواءم مع أولويات التنفيذ، بما في ذلك اختيار الطريقة ويدرك البرنامج أنه، عند الاضطلاع برسائله الإنسانية والإنمائية، يلزم تعزيز مهارات الموظفين، كما يلزم حشدهم بسرعة. ويستثمر البرنامج في التدريب وتزويد الموظفين بالمهارات والأليات اللازمة لنشرهم على هذا السرع.
1-2 العلاقات الخارجية	يعمل البرنامج بصورة وثيقة مع العديد من الشركاء الاستراتيجيين، وسواء كانت حكومات مانحة، أو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص. ويلتزم البرنامج بتقاسم المعلومات والتواصل بشكل استباقي مع جميع شركائه الاستراتيجيين. وقد يؤثر التعامل مع وسائل الإعلام وأفكار الجمهور بصورة سلبية على سمعة البرنامج. ويلتزم البرنامج بضمان معالجة أي ادعاءات كاذبة بشكل صحيح، مع الحفاظ على الشفافية، وبناء الثقة مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة.
1-3 المخاطر السياقية	يحتاج البرنامج إلى تقديم مساعدة ميدانية وفعالة في سياقات متنوعة. ويستثمر البرنامج في أنشطة الاستعداد للطوارئ على أساس بروتوكولات الإنذار المبكر والاستجابة. ويدرك البرنامج أهمية تطوير الموظفين وأصوله في حالات معينة قبل حدوث حالة طوارئ إنسانية محتملة
1-4 نموذج العمل	يسعى البرنامج باستمرار إلى تعزيز ثقافة إبداعية ومبتكرة. ويتولى البرنامج إدارة مخاطر التنفيذ المرتبطة بهذه البيئة المتغيرة من خلال زيادة الاستثمار في الخبرات والمهارات المالية بالإضافة إلى التكنولوجيا الجديدة.

المخاطر التشغيلية	
1-2 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم	يسعى البرنامج إلى الاستجابة للاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال والفتيات والأولاد، وكذلك للرجال في الوقت المناسب مع معايير متسقة للمساعدة الغذائية. ويدير البرنامج سلسلة الإمداد وتكاليف التسليم عن طريق إدراج معايير جودة الأغذية وسلامتها. ويسعى البرنامج بنشاط إلى حماية المستفيدين من الأذى، بما في ذلك الاستغلال وسوء المعاملة، والعنف القائم على نوع الجنس. ويهدف إلى تطوير برامج وبنية تحتية مستدامة. وسوف يتخذ إجراءات فورية لحماية المستفيدين والسكان المتأثرين، مما يفرض عليه وعلى شركائه معايير عالية، وضمان وجود آليات مأمونة وبسهل الوصول إليها خاصة بالشكاوى والتعليقات
2-2 الشركاء والبانعون	سوف يتوخى البرنامج العناية الواجبة بالنسبة لجميع الشركاء والمعايير، وسوف يرصد الأداء الجاري. وعندما يكون توافق الشركاء أو الموردين. وقدراتهم، أو مستوى تنفيذهم محدوداً أو غير كافٍ، سوف يعمل البرنامج على بناء قدراتهم من أجل الامتثال لمعاييرهم
2-3 الأصول	سوف يراعي البرنامج الحد الأدنى من معايير السلامة والأمن التشغيلي لضمان أصوله وعهده. وسوف يقيم البرنامج باستمرار مخاطر فقدان أصوله وعهده، وسوف يستثمر في إدراج عمليات ونظم، واتخاذ تدابير معززة للسلامة والأمن حسب مقتضى الحال.
2-4 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	يستثمر البرنامج في مجال مرونة النظم وتحسين الأداء من أجل تنفيذ عمليات فعالة من حيث التكلفة. وسيواصل البرنامج تعزيز تدابير الأمن الإلكتروني لمواجهة مخاطر فقدان البيانات أو سوء استخدامها أو تعطيل النظم. ويرى البرنامج أن الابتكار يعتبر مصدر قوة، ويسعى بنشاط إلى تبني تكنولوجيا جديدة، ويتصدى للمخاطر المرتبطة بها من خلال الآليات التيسيرية والاختبار، وتغيير ضوابط التحرير.
2-5 إجراءات العمل	يستثمر البرنامج في مجال مرونة سلسلة الإمداد الخاصة به، مع وجود مساهمة واضحة عن جميع عناصر المسار الحرج، بما في ذلك ممارسة العناية الواجبة والقوية بالنسبة للموردين، ورصد ضمان الجودة. ويتم استعراض قدرة البرنامج على مواصلة القيام بعمليات مكثفة بعد أول 90 يوماً أو 180 يوماً من بدء حالة الطوارئ.
2-6 التسيير والرقابة	ويشجع البرنامج ثقافة التغيير من أجل مواصلة تعزيز عملياته، وترتيب أولويات مبادرات التغيير من أجل تركيز موارده وتدنية الاضطرابات
3-1 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم	يعمل البرنامج في بيئات متغيرة، ويجب عليه اتخاذ قرارات في الوقت المناسب، وغالباً على مستوى الميدان. ويدعم الخبراء التقنيون والمتخصصون المديرين في اتخاذ القرارات، وسيتم تعزيز متطلبات المساهمة من خلال عمليات التسيير الداخلي، بما في ذلك الرصد المنتظم للمخاطر، والإبلاغ، والتقييم، وكذلك التصعيد عند الاقتضاء.

المخاطر الإنمائية	
3-1 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم	سوف يقيم البرنامج المخاطر المتعلقة بصحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم في سياق أهمية البرامج وواجبه بتقديم الرعاية. وعند وقوع حادث خطير، سوف يتخذ البرنامج إجراءات تتماشى مع إطار الأمن في الأمم المتحدة، وسوف ينقح الإجراءات تبعاً لذلك.

<p>يلتزم البرنامج بأعلى معايير الأخلاق والسلوك، ويسعى إلى دعم المبادئ الإنسانية، بالإضافة إلى القواعد واللوائح المعمول بها في جميع عملياته. وهو يعتمد في ذلك على التزام جميع موظفيه الذين يخضعون للمساءلة الشخصية ويلتزم البرنامج باتخاذ إجراءات حازمة في حالة حدوث انتهاك مادي لمعايير البرنامج.</p> <p>ويلتزم البرنامج باحترام تعهدهات التعاقدية مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتعهد البرنامج بالتحقق من الالتزام بتعهدهاته بصورة مستمرة.</p>	<p>3-3 خرق الالتزامات</p>
<p>يستثمر البرنامج في قدرته على مكافحة التلبس والفساد، ومواصلة تدريب موظفيه على ردع الحالات المحتملة والكشف عنها، والحد من أي آثار تترتب عليها. ويلتزم البرنامج بالتحقيق في التقارير الجهرية المتعلقة بانتهاك سياسة البرنامج لمكافحة التلبس والفساد، واتخاذ الإجراءات، وتوقيع العقوبات التأديبية المناسبة عند إثبات الادعاءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتخذ البرنامج تدابير خاصة بالإجراءات التصحيحية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استعادة خسائر البرنامج.</p>	<p>3-3 التلبس والفساد</p>

المخاطر المالية	
<p>يعمل البرنامج على الحد من تعرضه لتقلبات أسعار السلع والعمولات عن طريق إدارة حالات التعرض الرئيسية بصورة مركزية، وفي إطار إجراءات صارمة وأطر مالية محددة.</p>	<p>4-1 تقلب الأسعار</p>
<p>يتولى البرنامج إدارة حوافض استثماراته مع مديرين محترفين بموجب سياسات استثمارية صارمة، بما يتفق مع مبادئ الاستثمار، من حيث الأمان، والسيولة، والعائد، مع مراعاة طبيعة الأموال المستثمرة. ويرصد البرنامج حالات التعرض استناداً إلى مبادئ توجيهية يومية، وتقارير عن الأداء والمخاطر ترفع إلى لجنة الاستثمار على أساس شهري. ويلتزم البرنامج برصد استخدام أصوله الرئيسية المالية وغير المالية، وحيثما توجد قيود، سوف يعمل البرنامج بصورة استباقية مع أصحاب المصلحة لإدارة الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.</p>	<p>4-2 الأصول والاستثمارات</p>

الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالمخاطر على مستوى البرنامج

- 20- يُحدّد إطار الرقابة في البرنامج لعام 2018 هيكله للتسيير للحوكمة والرقابة. وبينما تعتبر الهيئات الرئاسية الرسمية الإدارة العليا مسؤولة عن إدارة المخاطر فإن إدارة المخاطر تعتبر مسؤولية الجميع على أساس يومي. وسوف يواجه المديرون والموظفون الذين يفتشون في مراعاة المخاطر عند تخطيط وتنفيذ وتحسين أنشطتهم عقبات في تحقيق أهدافهم. وتقع الإدارة الفعالة للمخاطر على عاتق الموظفين بجميع مستوياتهم، وتتيح تصعيد المخاطر إلى المستوى المناسب لصنع القرار.
- 21- **خطوط الدفاع الثلاثة:** يعتمد البرنامج نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. وفي إطار هذا النموذج، يتم توزيع أدوار ومسؤوليات المخاطر⁽¹⁷⁾ حسب النشاط بين "خط الدفاع الأول"، وهم صانعو القرار الذين يمتلكون ويديرون المخاطر كجزء من العمل اليومي، و"خط الدفاع الثاني" وهم المدراء، و"خط الدفاع الثالث" وهم قادة المخاطر الوظيفية الذين يرصدون المخاطر والضوابط، ويضعون المعايير، ويحددون مدى تقبل المخاطر، ويوفرون الضمان المستقل.⁽¹⁸⁾ ويوصف النموذج بشيء من التفصيل في إطار الرقابة لعام 2018.⁽¹⁹⁾ وتعتبر جميع الجهات الفاعلة في إطار خطوط الدفاع الثلاثة مسؤولة أمام المدير التنفيذي، والذي يعتبر يُعتبر بدوره مسؤولاً مسؤولاً أمام المجلس التنفيذي.⁽²⁰⁾

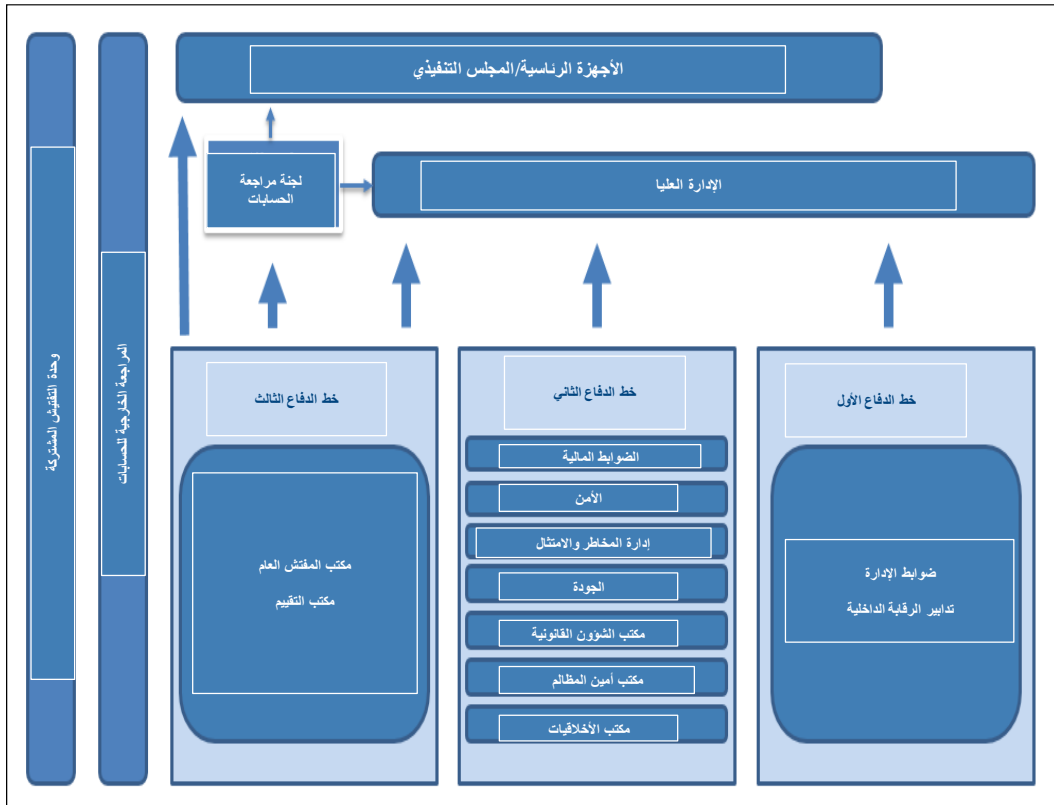
(17) يتبع إطار الرقابة في البرنامج "نموذج خطوط الدفاع الثلاثة" الذي اعتمده اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في عام 2014.

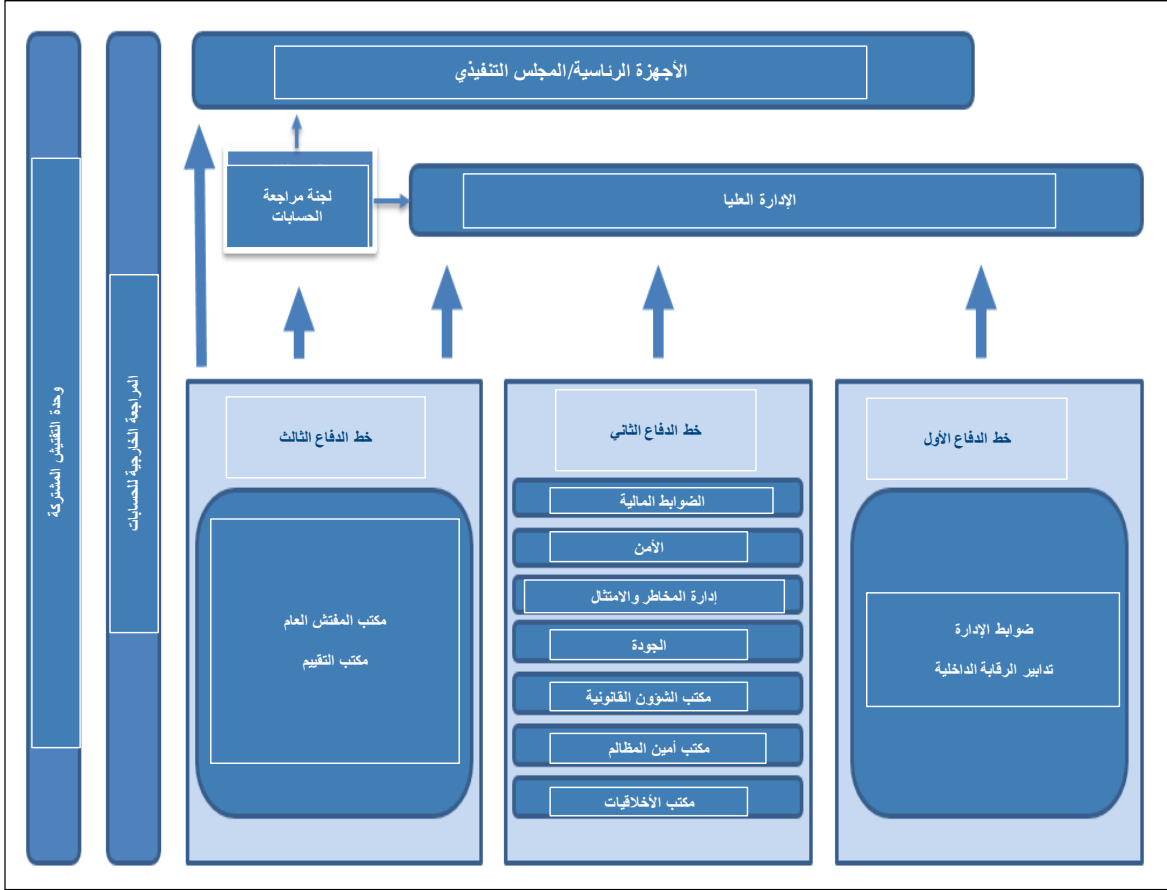
(18) ترد أدوار ومسؤوليات مكتب المفتش العام كجزء من خط الدفاع الثالث في ميثاق مكتب المفتش العام، والذي وافق عليه المدير التنفيذي وقُدّم إلى المجلس التنفيذي للعلم. وتم آخر تحديث للميثاق في مارس/آذار 2015، وقُدّم إلى المجلس كملحق للتقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج عام 2014.

(19) إطار الرقابة في البرنامج (WFP/EB.A/2018/5-C).

(20) إطار الرقابة في البرنامج (WFP/EB.A/2018/5-C).

الشكل 2: خطوط الدفاع الثلاثة





22- **المجلس التنفيذي.** يتولى المجلس التنفيذي، بصفته جهازاً رئاسياً، مسؤولية رسم السياسات، وتحديد الوجيهة، والإشراف على التنفيذ من خلال دوره الرقابي. ودعماً ودعمًا لمساءلة المجلس، فإن الأعضاء سيُؤدّون بانتظام بمعلومات محدّثة عن تنفيذ سياسة إدارة المخاطر المؤسسية والمخاطر السياقية، والبرامجية، والمؤسسية الحاسمة التي يواجهها البرنامج، بما في ذلك المخاطر والاتجاهات الناشئة. وستُدرج معلومات إدارة المخاطر في وثائق المشروعات المرفوعة إلى المجلس وفي التقارير المنتظمة (مثل التحديثات التشغيلية الفصلية).

23- **المدير التنفيذي.** بينما يضطلع جميع الموظفين بدور في تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية، فإن المسؤولية عن تنفيذها تقع في نهاية المطاف على عاتق المدير التنفيذي. ويتطلّب ضمان الوفاء بالأهداف الاستراتيجية للبرنامج رعاية المدير التنفيذي لعملية إدارة المخاطر. ويقوم **المدير التنفيذي** بما يلي:

- (1) يروّج لتنمية ثقافة تدعم الابتكار وإدارة المخاطر بفعالية وتشجّع المخاطرة الفعالة بما يتماشى مع مستوى تقبّل المخاطر في البرنامج؛
- (2) ويدمج إدارة المخاطر في البرامج والوظائف الرئيسية، ويناصر التمويل بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في البرنامج؛
- (3) ويضمن إدارة المخاطر بفعالية على نطاق البرنامج، ويشمل ذلك تحديد المخاطر وتحليلها والتصدّي لها واستعراضها والإبلاغ عنها؛

4) ويمتلك عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر، ويسند المسؤوليات للموظفين عن إدارة المخاطر تبعاً لمستويات سلطاتهم واختصاصاتهم؛

5) ويتيح إجراء استعراض منهجي لإدارة المخاطر من أجل ضمان فعالية مستوى تحمّل المخاطر والتقيّد به في البرنامج.

24- **المديرون الإقليميون:** يتولى المديرون الإقليميون إدارة مكاتبهم الإقليمية، بصفتهم يمثلون خط الدفاع الأول، ويقودون تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر في كل إقليم، ويقومون بدور خطي الدفاع الأول والثاني على حد سواء: بوصفهم من كبار صانعي القرار إقليمياً. ويُعزز المديرون الإقليميون، بحكم دورهم في إقليمهم، وبوصفهم مديري أنشطة خط الدفاع الثاني، آليات المساءلة في الإقليم، بما يضمن توفير الدعم الاستراتيجي والتقني، فضلاً عن الرقابة والدعم التقني التي يتم توفيرها للمكاتب على المكاتب القطرية. وعلى وجه التحديد، فإن المديرين الإقليميين:

1) مسؤولون يُعتبرون مسؤولين عن تنفيذ إدارة المخاطر بفعالية في جميع مكاتب البرنامج وعملياته داخل إقليمهم، وتعيين المسؤولين عن المخاطر على المستوى الإقليمي؛

2) ويضمنون أن تكون مهارات وخبرات موظفي المكاتب القطرية ملائمة ويعملون، بوصفهم أعضاء في لجنة التوظيف، بنشاط لتحديد الموظفين ذوي المهارات والخبرات المناسبة للمخاطر التي يواجهها البلد بلديهم ومكتبهم؛

3) ويطلبون بموارد مالية لتلبية احتياجات الإقليم، ويديرون المخاطر بصورة استباقية، ويحددون الأولويات المتعلقة بالموارد المالية النادرة في الإقليم؛

4) ومسؤولون ويعتبرون مسؤولين عن أمن موظفي البرنامج وعملياته ومبانيه وأصوله في جميع أنحاء الإقليم داخل مكاتبهم؛ ومن خلال تعزيز آليات الرقابة، يوفر المديرون الإقليميون الدعم للمديرين القطريين فيما يتعلق بمسؤولياتهم عن إدارة المسائل الأمنية داخل بلدانهم؛

5) ويرصدون مؤشرات الإنذار المبكر، ويحافظون على مستوى الاستعداد للطوارئ؛

6) ويحددون ويرصدون المقاييس المناسبة لتقبل المخاطر بالنسبة لإقليمهم بالتشاور مع المسؤولين عن المخاطر الوظيفية؛

7) ويتولون رئاسة المناقشات الإقليمية العادية عن المخاطر لاستعراض المعلومات المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك المؤشرات، ومقاييس تقبل المخاطر، ومتابعة تدابير التخفيف من المخاطر؛

8) ويخضعون للمساءلة ويعتبرون مسؤولين عن التنفيذ الفعلي داخل إقليمهم لجميع التوصيات الخاصة بالامتثال للرقابة الداخلية والخارجية؛

9) ويضطلعون بدور رقابي على نطاق إقليمهم، ومساندة الرقابة الإقليمية، وتقديم الدعم التقني للبلدان.

25- **المديرون القطريون:** يقود المديرون القطريون المكاتب القطرية التابعة للبرنامج، ويدافعون عنه لضمانها لتمكينها من التنفيذ الفعّال لاستراتيجية الشركات والاستراتيجية للاستراتيجية القطرية الخاصة به، وكذلك توفيره المؤسسية، بما في ذلك تدبير الموارد لبرامج وأنشطة البرنامج وتنفيذها. وعلى هذا النحو، فإن دورهم هو اتخاذ القرارات في المقام الأول، ولكنهم يقومون أيضاً بدور إشرافي على المجالات الوظيفية داخل بلدانهم. ويقوم المديرون القطريون بما يلي على وجه التحديد:

1) يعتبرون يُعتبرون مسؤولين عن إدارة المخاطر بفعالية بالنسبة لجميع مكاتب البرنامج وعملياته داخل بلدانهم، ويعينون المسؤولين عن المخاطر على مستوى المكتب القطري؛

(2) ويضطلعون بقيادة فعّالة لإدارة المخاطر، وضمان تعيين الموظفين المناسبين لإدارة هذه المخاطر ضمن مجالات مسؤولياتهم وسلطاتهم؛

(3) ويعتبرون مسؤولين عن تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل؛

(4) ويعتبرون مسؤولين عن أمن موظفي البرنامج، وعملياته، ومبانيه، وأصوله داخل بلدانهم؛

(5) ويقومون بتحديد ورصد مقاييس تقبل المخاطر المناسبة لبلدانهم، بالتشاور مع "المقادة للمسؤولين عن قادة المخاطر" الوظيفية؛

(6) ويقومون بمناقشة المخاطر القطرية العادية لاستعراض معلومات المخاطر، بما في ذلك مؤشرات ومقاييس تقبل المخاطر؛ ومتابعة إجراءات التخفيف؛

(7) ويتولون قيادة الجهود المبذولة لضمان معالجة توصيات الرقابة والامتثال الداخلية والخارجية بفعالية داخل بلدانهم.

26- المدبرون والمدراء الوظيفيون بوصفهم قادة مسؤولين عن المخاطر للمخاطر: توفّر الإدارة الوظيفية المدبرون الوظيفيون، سواء في المقر أو المكاتب الإقليمية أو المكاتب القطرية، القيادة في إطار وظيفة متخصصة، ويعملون بمثابة جهات مسؤولة عن المخاطر لقادة المخاطر في مجال تخصصهم. ويشاركون بنشاط في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطوط المخطط المؤسسية للبرنامج، بما في ذلك التنفيذ الفعّال لبرنامج التوجيه الاستراتيجي لتصميم برامج وأنشطة البرنامج وتنفيذها. وقد يتحملون مسؤولية صنع القرار الخاص بالمخاطر في خط الدفاع الأول، بالإضافة إلى مسؤوليات الإشراف على خط الدفاع الثاني. ويقوم المدبرون الوظيفيون تحديداً بتحديد ما يلي:

(1) يعتبرون يقومون بوضع المعايير، وتوفير التوجيه، وتحديد تقبل المخاطر بشكل عام بالنسبة لمجال تخصصهم المتعلق بالمخاطر؛

(2) ويعتبرون مسؤولين عن رصد وتصنيف معلومات المخاطر المجمّعة والمحدّدة من الكيانات المبلّغة الأخرى؛

(3) ويضطلعون بدور قيادي لضمان معالجة توصيات الرقابة الداخلية والخارجية، والامتثال بكفاءة في مجال وظائفهم؛

(4) ويعتبرون مسؤولين عن تنفيذ إدارة المخاطر بفعالية في إطار وظائفهم؛

(5) ويظهرون الإحساس بالملكية ويقومون بتعزيز ونشر مبادرات البرنامج واستراتيجياته المؤسسية؛

(6) ويسهمون ضمن قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ الموكلة إليهم حسب ما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات من المساعدة الغذائية الطارئة؛

(7) ويضمنون تدريب الموظفين على إدارة المخاطر ضمن مجالات مسؤولياتهم وسلطتهم على جميع مستويات في البرنامج؛

(8) ويقومون بوضع المعايير، وتوفير التوجيه، وتحديد تقبل المخاطر بشكل عام بالنسبة لمجال تخصصهم المتعلق بالمخاطر؛

(9) ويشاركون بنشاط مع المسؤولين عن خط الدفاع الأول للمخاطر ويدعمونهم في تحديد مقاييس تقبل المخاطر، ويوافقون على عتبات وبروتوكولات التصعيد.

(10) ويعتبرون مسؤولين عن رصد وتصنيف معلومات المخاطر المجمّعة والمحدّدة من الكيانات المبلّغة الأخرى، والقيام بدور قيادي لضمان معالجة توصيات الرقابة الداخلية والخارجية، والامتثال بكفاءة في مجال وظائفهم.

27- **رئيس شؤون المخاطر:** يعتبر رئيس شؤون المخاطر مسؤولاً مسؤولاً أمام رئيس الشؤون المالية⁽²¹⁾ وهو يدير شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، والتي توفر القيادة لكي يتبنى البرنامج أفضل ممارسات إدارة المخاطر، والتحسين المستمر لبيئة الرقابة الداخلية. ويشرف رئيس شؤون المخاطر على تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية بوصفه خط الدفاع الثاني من حيث المساءلة، ويقوم بمبالي فضلاً عن أنه:

- (1) يوفر الرؤية الشاملة والقيادة والتوجيه لإدارة المخاطر المؤسسية؛
- (2) ويمثل ويبلغ استراتيجيات وسياسات البرنامج عن إدارة المخاطر لأعضاء الإدارة العليا في المجلس التنفيذي للبرنامج ولأصحاب المصلحة الآخرين؛
- (3) ويوصي باعتماد بيانات وبروتوكولات تقبل المخاطر فيما يتعلق بالإبلاغ عن التعرض للمخاطر، وتصعيدها وتخفيفها بالنسبة للمجلس التنفيذي؛
- (4) يضع منهجيات وأدوات لتحديد المخاطر بالنسبة للبرنامج، وتقييمها، ورصدها، والإبلاغ عنها؛
- (5) ويرعى إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك تشغيل خطوط الدفاع الثلاثة، والالتزام باستخدام مقاييس تقبل المخاطر؛
- (6) ويشرف على ملكية المخاطر والمساءلة لكل من صانعي القرار الخاص بالمخاطر بالنسبة لخطبشأن المخاطر في خط الدفاع الأول وخطوقادة المخاطر في خط الدفاع الثاني، ولفئات محددة من المخاطر؛
- (7) ويقود الجهود الرامية إلى إدراج إدارة المخاطر على نطاق البرنامج ككل، وتطوير أدوات واختصاصات إدارة المخاطر المؤسسية من أجل مواصلة تطوير إدارة المخاطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الرئيسية؛
- (8) ويعمل كجهة تنسيق محورية لتبادل أفضل الممارسات بشأن إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى الوكالات المشتركة؛
- (9) ويعتبر خط الدفاع الثاني لمكافحة التدليس والفساد، ووضع المعايير، وتوفير التدريب، والموافقة على مقاييس تقبل المخاطر بالنسبة لرصد مكافحة التدليس والفساد على المستوى المؤسسي، فضلاً عن مساعدة وظائف المقر الرئيسي والعمليات الميدانية لوضع مقاييس مناسبة؛
- (10) ويدير التعاون مع خط الدفاع الثالث بشأن تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، ويستجيب للتدقيق فيما يتعلق بإدارة المخاطر من جانب الأطراف الخارجية، بما في ذلك مراجع الحسابات الخارجي، ووحدة التفتيش المشتركة، والجهات المانحة.

28- ويتولى رئيس شؤون المخاطر وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية التي تشمل أنشطتها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- (1) ملكية إطار إدارة المخاطر المؤسسية، وتنفيذ التدابير الخاصة بتقبل المخاطر، وبروتوكولات التصعيد والتخفيف بالنسبة للحوادث، بالإضافة إلى مقاييس تقبل المخاطر؛
- (2) والتوصية بحدود ومحركات التصعيد لاتخاذ القرار المتعلق بخط الدفاع الأول، وتحديد المشاركة المستمرة من جانب مسؤولي قادة المخاطر في خط الدفاع الثاني مع مسؤولي قادة خط الدفاع الأول؛
- (3) وتحديد منهجيات التقييم، والعمليات والضوابط ذات الصلة، وتحديد أولويات المخاطر حسب مستوى الأهمية؛
- (4) وتحديد ونشر سياسات وتوجيهات المخاطر المؤسسية من أجل التنفيذ؛
- (5) واستحداث أدوات بما في ذلك أنظمة ومواصفاتها للحصول على معلومات عن المخاطر، والإبلاغ عن قضايا المخاطر وإجراءات التخفيف منها؛

(21) رئيس الشؤون المالية هو أيضاً مساعد المدير التنفيذي، ويشرف على إدارة تسيير الموارد.

6) إعداد بيان المدير التنفيذي بشأن الرقابة الداخلية لتوضيح المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية؛

7) إعداد تقارير الرقابة الإدارية المعتادة والخاصة بالإدارة العليا؛ ومتابعة الإجراءات الهامة.

29- ويتحمل رئيس شؤون المخاطر أيضاً مسؤولية وظيفية عن الموظفين الاستشاريين المعنيين بالمخاطر والامتثال بالمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وتشمل معايير تحديد هذه الأدوار سياقات ذات مخاطر كامنة وعالية، وعمليات معقدة، حيث توجد مستويات عالية لاستخدام الموارد، وحيث توجد مسائل تتعلق بقدرات الموظفين، أو تتعلق ببلدان ذات مستويات عالية من الفساد النظامي.

30- ويعتبر مستشارو المخاطر والامتثال موظفين رئيسيين على مستوى المخاطر المهنية، ويقدمون المشورة والتوجيه، ويواجهون التحدي أيضاً في قدرة خط الدفاع الثاني بالنسبة لصانعي القرار في خط الدفاع الأول، وبالنسبة للوظائف المركزية والعمليات الميدانية على حد سواء. وفي حين أن الأدوار الاستشارية الخاصة بالمخاطر والامتثال في المكاتب الإقليمية والعمليات الميدانية يمكن أن تخضع محلياً لمسؤولية المديرين الإقليميين والقطريين، فإنه يجب أن يوافق رئيس شؤون المخاطر بشكل مركزي على توجهاتهم وأولوياتهم الوظيفية. وفي إطار هذه العمليات، يوفر هؤلاء الموظفون دعماً استباقياً عما استباقياً وفي الوقت الحقيقي للمديرين الإقليميين والقطريين من أجل الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمخاطر والامتثال، فضلاً عن ضمان تنفيذ إدارة المخاطر بصورة متنسقة على نطاق جميع الأقاليم، وتحديداً وتحديدًا في المواقع ذات المخاطر العالية.

عمليات المخاطر على مستوى البرنامج

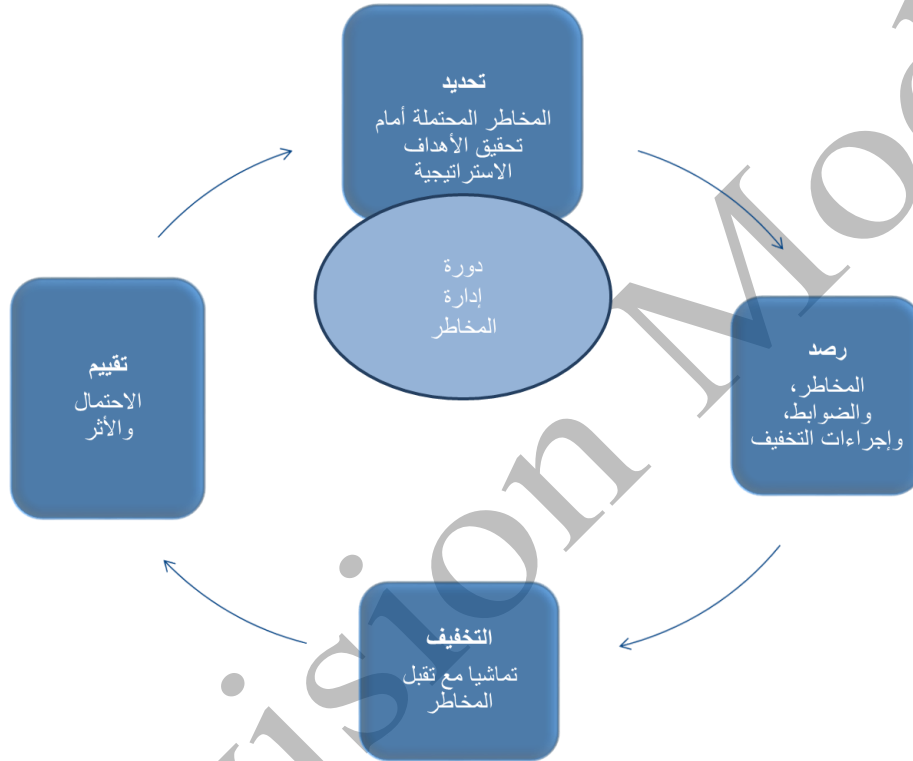
31- الغرض من تساعد عمليات المخاطر المنهجية هو على غرس الانضباط المؤسسي لكي يشمل اعتبارات تقييم المخاطر كجزء من عمليات صنع القرار، والتخطيط، وتخصيص الموارد. وسوف تختلف طبيعة تقييم المخاطر، والحافز لإجراءات التخفيف حسب مجال التركيز التنظيمي. ومن الأمثلة الخاصة بإدارة المخاطر على مستوى العمليات، من قبيل إدارة المخاطر الأمنية، أو إدارة الاستعداد لحالات الطوارئ للطوارئ والاستجابة لها، أنها تتعلق بفهم المخاطر في مجالات محددة من عمل البرنامج. وترتكز هذه الأمثلة على مجالات المخاطر الرئيسية، وعادة ما تتطلب فهم خطوات عملية مفصلة. ويلزم أيضاً فهم ما يترتب على هذه العمليات من البداية إلى النهاية، حتى يتسنى تحديد المخاطر بصورة شاملة على امتداد سلسلة القيمة.

32- وعلى مستوى الوحدة، يجب بحث جميع المخاطر ذات الصلة ويتم إدماج المستوى الوظيفي، يتعين تحديد العمليات وأوجه الترابط فيما بينها من البداية إلى النهاية على أساس سلسلة القيمة والمخاطر الفردية، ثم تقييمها من "أسفل إلى أعلى" عن طريق عملية مفصلة ومراقبة محددة.

32-33- وتتكامل عمليات استعراض المخاطر (22) على مستوى البلد والإقليم مع عمليات تخطيط الأداء السنوي وينبغي أيضاً أن تستنير بتقييم؛ وهي تحتاج إلى النظر في جميع فئات المخاطر ذات الصلة، وتستنير أيضاً بتقييمات المخاطر الوظيفية على مستوى العمليات.

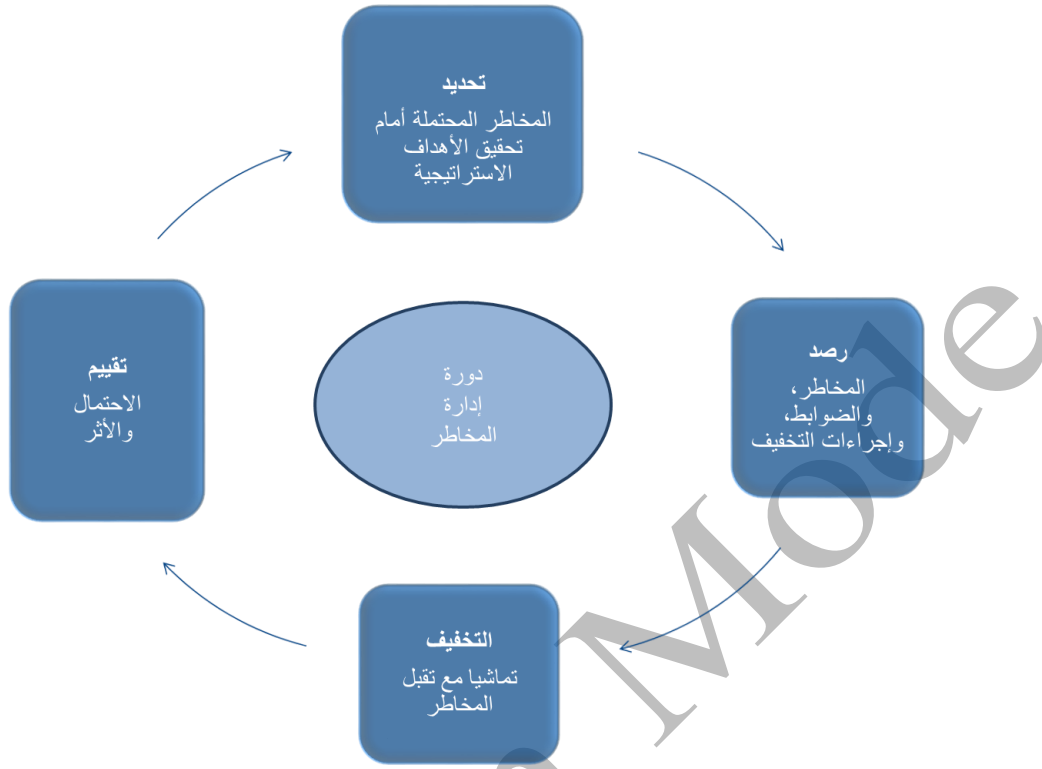
(22) يُعد استعراض المخاطر، الذي كان يدعى سجل المخاطر في السابق، تقييماً شاملاً للمخاطر يضع في اعتباره التصنيف الجديد للمخاطر.

33-34- ويتم تنسيق إدارة تقييم المخاطر على المستوى المؤسسي بشكل مركزي بواسطة مركزيا من خلال وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية بصورة مباشرة، ويتم إجراؤها أيضا بشكل شامل، مع رؤساء الوظائف، وتركز على رصد وتحليل تقييمات مخاطر وحدات العمل، مع تحديد تقييم جميع المخاطر بالنسبة للبرنامج ككل، ومع مراعاة الأحداث والأحداث المحتملة التي قد تعرق تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج. ويتم تقديم وتستنير المخاطر على المستوى المؤسسي بالتقييمات الوظيفية والتقييمات على مستوى البلد أو الإقليم، وكذلك عن طريق مراعاة المخاطر التي تواجه البرنامج ككل. وتقدم نتائج تقييمات تقييم المخاطر على المستوى المؤسسي إلى فريق الإدارة التنفيذية من خلال سجل المخاطر المؤسسية.⁽²³⁾ وهذا يجعل الإدارة التنفيذية تركز على المخاطر الرئيسية بالنسبة للبرنامج، ويضمن المساءلة عن معالجة المخاطر، ويُيسر صنع القرار وتنفيذ إجراءات التخفيف.



بالنسبة للبرنامج، ويضمن المساءلة عن معالجة المخاطر، ويُيسر اتخاذ القرارات، وتنفيذ إجراءات التخفيف.

⁽²³⁾ يجري يتم تحديث سجل المخاطر المؤسسية، مع مراعاة المخاطر التي تحدث على المنطلق الصعيد العالمي، ومع مساهمة من مساهمة جميع المسؤولين عن المخاطر المؤسسية والمسؤولين عن إجراءات التخفيف. ويتم تقديم استعراض المخاطر للمخاطر المؤسسية والقضايا الناشئة والمشاكل الناتجة إلى فريق الإدارة التنفيذية ثلاث مرات سنوياً.



34-35- **تحديد المخاطر:** قد تنشأ المخاطر في أي وقت، ويتم تحديدها من مصادر عديدة - كجزء من عمليات التخطيط (سواء على المستوى المؤسسي، أو القطري، أو البرامجي)، وعمليات تقييم المخاطر (مثل استعراضات المخاطر، أو مهام الرقابة، أو أنشطة الضمانات)، والأحداث الخارجية، (مثل الحوادث أو المخاطر التي تحدث في وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو لدى الشركاء من المنظمات غير الحكومية، أو في الحكومة)، والأحداث الداخلية وعمليات التصعيد (انتهاكات تقبل المخاطر، أو حوادث غير متوقعة). وفي حين يمكن لأي موظف تحديد أحد المخاطر، فإن صانعي القرار في خط الدفاع الأول لديهم مخاطر تنطبق على منطقتهم، وبالتالي فإنهم مسؤولون عن تحديد جميع المخاطر المادية ذات الصلة والمحتملة. ويدعمهم في هذه العملية قادة المخاطر في خط الدفاع الثاني الذين يقدمون المشورة والتوجيه، ومواجهة التحدي بالنسبة لمجالات المخاطر الخاصة. وينبغي رصد جميع المخاطر المادية ذات الصلة والمحتملة (أي التي تؤثر على إنجاز الأهداف الاستراتيجية) عند نشوئها، وعلى الأقل مرتين سنوياً سنوياً، كجزء من عمليات تخطيط الأداء، وتحديث استعراض المخاطر.

← **تخطيط الأداء:** تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من إدارة الأداء، وترتبط أهداف الأداء - بتحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف وتقدير حجمها، وتحديد أولوياتها، والبت في كيفية إدارتها.

← **استعراضات المخاطر:** يتم تحديد المخاطر بالنسبة لكل مكتب، وإقليم، وشعبة في المقر باستخدام تصنيف المخاطر الخاص بالبرنامج، بما في ذلك أمثلة عن التصورات لوصف كل نوع من المخاطر، وكيف يمكن أن يظهر بالنسبة لمنطقة معينة لمجال معين. ويمكن أن يقدم المسؤولين عن قيادة المخاطر مدخلات لكل منطقة/فئة من مجالات/فئات المخاطر؛ ويمكن بعد ذلك تولى مسؤولية الاستعراضات أو الموافقة عليها من جانب المديرين القطريين أو الإقليميين، أو المديرين الوظيفيين في المؤسسة.

35-36- **تقييم المخاطر:** يتم تقييم المخاطر المحددة في استعراضات المخاطر لفهم طبيعة كل مخاطرة بالنسبة لتحقيق استراتيجية البرنامج وأهدافه المحددة، ولدعم اختيار الاستجابة للمخاطر. ويعتبر بيان تقبل المخاطر بمثابة الأساس لتقييم المخاطر والاستجابة لها. وعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار أحد المخاطر غير مقبولة إذا كانت تشكل تهديداً خطيراً تهديداً خطيراً بالنسبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج. ويأخذ تقييم المخاطر في اعتباره بيئة الرقابة الموجودة، ويحدّد:

← **احتمال** (تواتر حدوث المخاطر). وعند تقييم الاحتمال، يولى الاعتبار للاحتمال في المستقبل، والذي يمكن أن يستتير بتواتر الحدوث في الماضي، وتؤيده البيانات المجمعة عن بيئة الرقابة من مؤشرات المخاطر، أو الأحداث والمراجعة/التقييم، أو مسائل الإدارة/الرقابة. ويمكن أن يتراوح الاحتمال بين غير محتمل للغاية ومحتمل جدا.

← **الأثر** (شدة الحدث) على أهداف البرنامج إذا وقع. ويتناول مقياس الأثر فئات المخاطر الأربع، ويقيم الأثر بناء على: الحصيلة، والأثر بالنسبة للمخاطر الاستراتيجية (بما في ذلك المخاطر على السمعة)، واستمرارية التشغيل والمرونة، بالإضافة إلى السلامة والأمن بالنسبة للمخاطر التشغيلية؛ والجوانب القانونية/الرقابية والتدليس والفساد بالنسبة للمخاطر الائتمانية؛ والخسارة النقدية/العجز بالنسبة للمخاطر المالية. وتتراوح مقاييس الأثر ما بين أثر لا يُذكر وأثر حرج.

← **تحديد أولوية المخاطر، استناداً لاستناداً إلى الجمع بين تقييم الاحتمال والأثر، وما إذا كان الخطر المقدر يدخل في نطاق مدى التقبل.**

36-37- **تخفيف المخاطر:** سوف تتطلب المخاطر التي تقع خارج نطاق تقبل المخاطر إجراءات محدّدة للتخفيف، وهذه يتم تسجيلها في استعراضات المخاطر، مع إسناد مسؤوليات للتنفيذ والمتابعة بناء على تواريخ مستهدفة متفق عليها. وتقع المسؤولية عن إنجاز الإجراءات على عاتق البلد، أو المدير الإقليمي، أو المدير الوظيفي الذي يتولى استعراض المخاطر. وبالنسبة لبعض المخاطر، قد لا يكون هناك إجراء مناسب، وفي هذه الحالة يجب على المدير المختص أن يحدد ما إذا كان يمكن تجنب المخاطرة كلياً أو ما إذا كان يمكن قبولها. وبالنسبة للمخاطر التي يمكن تقبلها، فإنه لا يلزم اتخاذ أي إجراءات، ولكن يمكن للمديرين اختيار متابعة درجة أكبر من المخاطر، طالما أن ذلك يعزز تحقيق أهداف البرنامج. ويرد أدناه ملخص لاستجابات البرنامج بالنسبة للمخاطر: (24)

← **التجنب:** يمكن إنهاء أي نشاط إذا كان خارج نطاق تقبل المخاطر ويعتبر محفوفاً محفوفاً بالمخاطر. ويفيد اختيار التجنب بأن الإدارة لم تتمكن من تحديد استجابة يمكن أن تقلل من المخاطر إلى مستوى من الشدة يمكن قبوله.

← **التخفيف:** يتم اتخاذ إجراء للتخفيف يمكن أن يقلل من احتمال المخاطرة و/أو أثرها المحتمل، لتصبح المخاطرة في حدود التقبل. وهذا يتضمن عادة تنفيذ ضوابط معيّنة، وقد تتطلب المخاطر المادية أيضاً إجراء تغييرات تنظيمية أو عملية.

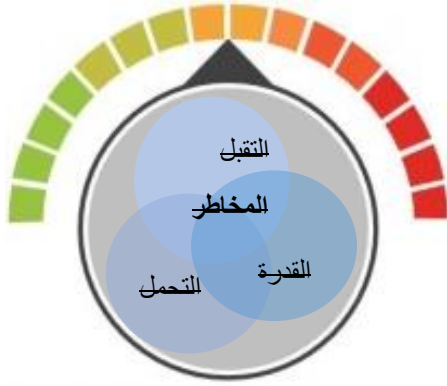
← **التقاسم:** يتم اتخاذ إجراء تخفيف لتخفيض احتمال المخاطرة و/أو أثرها المحتمل عن طريق تقاسم عناصر المخاطرة. وعلى سبيل المثال قد يتم تقاسم المخاطرة عن طريق الاستعانة بأخصائيين من مصادر خارجية أو مقدمي خدمات من أطراف ثالثة لتقاسم إجراءات التخفيف من المخاطر (ولكن ليس الأثر على السمعة بشكل كامل). وبالمثل، يمكن التخفيف من الأثر المالي لبعض المخاطر عن طريق التأمين.

← **القبول:** يتم قبول المخاطر دون الحاجة إلى مزيد من تدابير التخفيف. وينطبق ذلك عندما تكون المخاطر في حدود التقبل، ولكن في بعض الأحيان أيضاً عندما تكون المخاطر خارج نطاق التقبل ولكن لا توجد جدوى من التخفيف. ويتطلب

(24) كان البرنامج يستجيب في السابق للمخاطر بأربع طرق: الموافقة، والسيطرة، والتجنب، والتحويل. ولمواءمة هذه السياسة مع توجيهات إطار إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2017 والخاص بلجنة المنظمات الراعية، اعتمد البرنامج الاستجابات الخمس للمخاطر المذكورة في التوجيهات.

قبول المخاطر التي تكون خارج نطاق التقبل موافقة على مستوى المدير المناسب، وبالنسبة للمخاطر المادية، فإنه يتم تصعيدها إلى فريق الإدارة للتنفيذية. القيادة (25)

المتابعة: طالما أن المخاطر تعتبر ضمن حدود التقبل، أو يوجد مسار متفق عليه بوضوح لاستيفاء التقبل، فإنه يمكن السعي إلى زيادة مستوى المتابعة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية و/أو تحسين الأداء. وسيتم تصعيد قرار المدير الخاص بالمخاطرة الزائدة عندما تكون خارج نطاق التقبل إلى عضو أو أكثر من أعضاء فريق الإدارة للتنفيذية القيادة.



37-38- رصد المخاطر: يتم رصد المخاطر بصفة مستمرة على جميع

المستويات في البرنامج، والمصادقة على احتمال وقوعها وأثارها المحتملة عن طريق مصادر المعلومات المختلفة – مثل الحوادث، ومقاييس مؤشر المخاطر المرتبطة بمستوى التقبل، ونتائج المراجعة/التقييم، والقضايا المتعلقة بالإدارة/الرقابة. وعند تحليل المخاطر بشكل شامل لمعرفة اتجاهاتها وأسبابها الجذرية، يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه المخاطر، والبيانات الخاصة بالمخاطر بالنسبة لمجال وظيفي، ومجال موضوعي، وعملية محددة، ومن ثم يمكن مقارنتها بمدى التقبل بالنسبة لكل فئة من فئات المخاطر. وتساعد عملية الرصد المستمر على نطاق المكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية والمقر على تنشيط إدارة المخاطر، كما تساعد

الإدارة على اتخاذ المزيد من القرارات المستنيرة. وعلى تخصيص الموارد. كما أنها توفر وسيلة أساسية للتعليقات من أجل إعادة تقييم المخاطر بصفة مستمرة في بيئة متغيرة، واتخاذ إجراءات التصعيد والتخفيف عندما تقع المخاطر في نطاق التقبل. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن ترصد المكاتب القطرية، من خلال الاستعراضات المنتظمة للمخاطر، تنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر، ومقاييس المخاطر الخاصة بالبلد/السياق على أساس مدى تقبل المخاطر. ويتم عادة إجراء هذه الاستعراضات للمخاطر بالتزامن مع عمليات تخطيط وإدارة الأداء.

تصعيد المخاطر والإبلاغ عنها

38-39- تصعيد المخاطر: توصف المخاطر التي تعتبر عالية بشكل خاص وخارج مدى التقبل بدرجة كبيرة بأنها مخاطر تتجاوز مستوى التحمل، وتتطلب التصعيد. وقد يكون تحمل المخاطر في سياق حادث كبير، أو مؤشر خطر يتجاوز عتبة معينة، أو قد يكون قضية بالغة الخطورة أبرزتها هيئة رقابية. ويعتبر التصعيد الرسمي أو التخفيف لمهملاً نظراً لأنه أمر حاسماً؛ إذ يرقى بالشفافية إلى مستوى المديرين المسؤولين، ويحدد بروتوكولات التعامل والتفاعل بين الأطراف الفاعلة في خطي الدفاع الأول والثاني. وهذا يُحسن من نوعية الاستجابات للمخاطر بشكل مشترك، ومن صنع القرار.

39-40- ويعتبر قادة المخاطر، والذين يتلقون الدعم من وظيفة شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، مسؤولين عن تجميع ورصد الثغرات عند إدارة تخصصاتهم في مجال المخاطر. وهذا يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة من جانب كبار المديرين، ويوفر تحليلاً تحليلياً لقضايا الرقابة ذات الأولوية لاستناداً استناداً إلى استعراض من جانب المراجعين الداخليين، واستعراضات استباقية للزاهة، وتحقيقات تتعلق بالتدليس والفساد، وتقييمات فردية وتقييمات تجميعية، وتقارير المراجعين الخارجيين ووحدة التفقيش المشتركة.

40-41- ويتم تصعيد المخاطر أيضاً عند تفعيل استجابة البرنامج للطوارئ. وتوجد هيئتان للتنسيق المؤسسي من أجل تيسير التنسيق الداخلي للبرنامج بالنسبة لعمليات استجابة لحالة الطوارئ. ويعتبر فريق العمل الاستراتيجي وفريق العمل التنفيذي هيئتين داخليتين

(25) يتألف فريق القيادة من المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ومساعد المدير التنفيذي، ورئيس الديوان.

للتنسيق تجتمعان في حالات الطوارئ الكبرى (من المستوى الثالث والثاني)، لدعم صنع القرار المستنير، وتيسير التنسيق بكفاءة وفعالية. ويعالج هذان الفريقان قضايا التشغيلية، وتحيل القضايا الاستراتيجية إلى الإدارة التنفيذية. ويتم تصعيد المخاطر الرئيسية التي تواجه الاستجابة للطوارئ إلى هذين الفريقين لضمان أن تكون هناك متابعة كافية.

41-42- الإبلاغ عن المخاطر: تتطلب الإدارة الفعالة للمخاطر عملية مستمرة لرصد المعلومات المتدفقة عن المخاطر وتقاسمها على المستوى الأعلى والأدنى، وعبر خطوط الدفاع الثلاثة للبرنامج. ولهذا، فإن الإبلاغ عن المخاطر مطلوب في المقر وعلى المستوى الوظيفي والإقليمي والقطري، ويستند إلى فئات المخاطر، وتدعمه بيانات عن المخاطر ذات الصلة ضمن إطار يحدده سياق تقبل المخاطر. ويتوقع من قادة المخاطر دعم عملية الإبلاغ بما يتماشى مع مسؤوليات الرقابة الوظيفية. وسوف يتم إدراج الإبلاغ عن المخاطر في الإحاطات المتعلقة بالرقابة الدورية والإحاطات عن العمليات.

← **فريق الإدارة التنفيذية:** يعتبر فريق الإدارة التنفيذية الذي يرأسه المدير التنفيذي مسؤولاً مسؤولاً عن ضمان إدارة البرنامج للمخاطر بفاعلية، خاصة المخاطر المادية التي تؤثر على البرنامج ككل. وتقوم وتنسق وظيفة شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بتنسيق مناقشات المخاطر مع المسؤولين عن إجراءات التخفيف على مستوى المؤسسة بالنسبة للاستعراض الذي يجريه فريق الإدارة التنفيذية ثلاث مرات سنوياً. ويتم تعميم سجل المخاطر المؤسسية، والتقييم الخاص بالمخاطر العالمية داخلياً في البرنامج بعد مراجعتها من جانب فريق الإدارة التنفيذية، ومن ثم يتم تقاسمها مع لجنة مراجعة الحسابات.

← **لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي:** تُقَدِّمُ إحاطات منتظمة إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس بمثابة هيئة استشارية ذات خبرة، وتُقدِّمُ مشورة مستقلة للمجلس التنفيذي. وتقوم شعبة وإدارة المخاطر بتنسيق المناقشات المتعلقة بالمخاطر مع لجنة إحاطات منتظمة للجنة مراجعة الحسابات. وتركز هذه الاتصالات والتحديثات على المخاطر الرئيسية التي تؤثر على تحقيق رسالة البرنامج واستراتيجيته واستراتيجياته، وتتضمن ملخصاً لمسائل الرقابة والتقدم المحرز فيما يتعلق بإجراءات التخفيف. كما يتم إنشاء أفرقة عمل مشتركة بين الإدارة والمجلس التنفيذي حسب الحاجة لمعالجة المسائل الحرجة، بما في ذلك تناول مسائل من قبيل الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة. ولدى المجلس التنفيذي أيضاً فرصة لاستعراض المخاطر وإجراءات التخفيف أثناء عملية الموافقة على وثائق الاستراتيجيات القطرية، في حين تتوفر لهم وكذلك أثناء الإحاطات التنفيذية استعراضاً للمخاطر عن العمليات التي تتناول المخاطر التي تؤثر على حالات الطوارئ الواسعة النطاق.

← **أصحاب المصلحة الخارجيون:** يتقاسم البرنامج المعلومات المتعلقة بالمخاطر مع أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل الجهات المانحة، والشركاء المتعاونين، وهو يسعى إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية في بلد معين. وسوف تُحدِّد التوجيهات الخاصة بالبروتوكول نطاق معلومات المخاطر التي سيتم تقاسمها مع الشركاء والمانحين.⁽²⁶⁾

نشر تنفيذ السياسة واستعراضها

42-43- تلتزم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بالعمل مع المديرين في المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، والمقر الرئيسي لنشر السياسة على نطاق واسع، مع التركيز بشكل خاص على مسؤوليات خط الدفاع الأول والثاني بالنسبة لإدارة المخاطر على جميع المستويات في البرنامج. وستعمل الشعبة بصورة وثيقة مع "قادة المخاطر" لتحليل مقاييس المخاطر الرئيسية، ودمج التدابير

(26) قيد الإعداد وقت صياغة هذه السياسة.

ومواصفات الإبلاغ بما يتماشى مع بيانات البرنامج الخاصة بتقبل المخاطر، والاتفاق على معايير التصعيد بالنسبة لمؤشرات تقبل المخاطر والحوادث الكبيرة.

43-44- وسيوفر التدريب العام والمتخصص على إدارة المخاطر المؤسسية للموظفين بجميع مستوياتهم المعرفة الأساسية والمحدثة عن أدوارهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. ويتم تدريب الموظفين الذين يتولون مهام محددة للمخاطر في خطي الدفاع الأول والثاني لتحديث معرفتهم بالمخاطر، وأدوات وتقنيات تقييم المخاطر، وإجراءات التخفيف ومقاييس المخاطر الرئيسية بالنسبة لمكاتبهم أو وظائفهم. ويشمل التثقيف الخاص بالمخاطر استعراضات منتظمة لضمان الجودة فيما يتعلق بالمخاطر، وبالتالي ضمان اتباع نهج متنسق لإدارة المخاطر على نطاق البرنامج ككل.

44-45- وتم توفير موارد من أجل التركيز المؤسسي على تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية على نطاق البرنامج ككل، واعتمادها من جانب المجلس التنفيذي من خلال خطة الإدارة للفترة 2018-2020 في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وقد استند هذا إلى خطة عمل شاملة لإدارة المخاطر المؤسسية التي تقودها أو تنسقها شعبة إدارة المخاطر المؤسسية. وتهدف الأنشطة الممولة إلى تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية على نطاق البرنامج، والاستثمار في أطر مُحسنة لإدارة المخاطر المؤسسية والرقابة، والأدوات اللازمة لدعم إدارة المخاطر المؤسسية، وتطبيق الضوابط الداخلية، والقدرات داخل البرنامج لمكافحة التلبس والفساد. ومن المتوقع أيضا أن يأتي الدعم المالي لمواصلة تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية على نطاق البرنامج ككل من مساهمات المانحين الخارجة عن الميزانية.

45-46- وسيجري رصد تنفيذ سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لاستناداً استناداً إلى مقاييس الأداء الرئيسية، وتقديم تقارير منتظمة على المستوى الداخلي إلى الإدارة العليا، وسترفع إلى المجلس التنفيذي سنوياً.

46-47- وسيتم تقييم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وفقاً لمعايير تقييم السياسات التي وضعها مكتب التقييم.

التعاريف

47-48- تعاريف البرنامج للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه للسياسية السياسية: (27)

إدارة المخاطر المؤسسية: ترتيبات مشتركة على نطاق المنظمة لتنفيذ أنشطة إدارة المخاطر وإدراجها. ويشمل ذلك، ضمن ما يشمل، الثقافة، والقدرات، والممارسات التي تتكامل مع وضع واستراتيجيات والأداء، والتي تعتمد عليها المنظمة لإدارة المخاطر من أجل تحديد القيمة، والمحافظة عليها، وتحقيقها.

الحدث: وقوع حدث أو سلسلة من الأحداث لها أثر على المنظمة وأهدافها، وعادة ما يكون أثراً سلبياً.

الأثر: نتيجة أو تأثير أسفرت عنه المخاطر. وقد تكون هناك مجموعة من الآثار المحتملة المرتبطة بالمخاطر؛ وعادة ما تكون الآثار سلبية على الاستراتيجية أو الأهداف.

الرقابة الداخلية: هي عملية يقوم بها مجلس إدارة الكيان، والإدارة، وموظفون آخرون، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الخاصة بالعمليات، والإبلاغ، والامتثال. وتعتبر الرقابة الداخلية أحد عناصر إدارة المخاطر المؤسسية.

الفرصة: إجراء أو تصرف محتمل يسفر عن أهداف أو نُهج، أو غيرها، لتحديد القيمة، والحفاظ عليها، وتحقيقها.

(27) استمد البرنامج هذه التعاريف من وثيقة لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي لعام 2017 -المعونة "إدارة المخاطر المؤسسية - التكامل مع الاستراتيجية والأداء"، سبتمبر/أيلول 2017.

- ◀ إدارة الأداء: قياس الجهود المبذولة لتحقيق أو تجاوز الاستراتيجية والأهداف.
- ◀ المخاطر: إمكانية وقوع حدث له أثر معين، مما يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف. والمخاطر المادية هي التي قد يكون لها أثر كبير على تحقيق البرنامج لأهدافه.
- ◀ تقبل المخاطر: أنواع المخاطر وحجمها، على مستوى واسع، تكون المنظمة مستعدة لتقبلها سعيًا وراء تحقيق القيمة.
- ◀ قادة المخاطر: جهة فاعلة في خط الدفاع الثاني، وعادة ما يكون مديرًا أو مسؤولاً مسؤولاً ضمن وظيفة مركزية، ولديها معرفة متخصصة بمخاطر معينة، وتدعم صانعي القرار في خط الدفاع الأول، مع سياسات ورغبة في إدارة مخاطر معينة.
- ◀ مقياس المخاطر: مقياس كمي لقياس التعرض للمخاطر، ويُشار إليه أيضًا على أنه مؤشر المخاطر.
- ◀ تحمل المخاطر: هو حد لنوع أو حجم المخاطر التي يمكن أن تقبلها منظمة، مما يتطلب استجابة أو إجراء أو تصعيد داخلي.
- ◀ تصعيد المخاطر: تصعيد المخاطر هو عبارة عن عملية تُستخدم لتلبية الحاجة إلى الإبلاغ، وتوفير الشفافية بالنسبة للمخاطر الهامة، ورفعها إلى المستوى الأنسب حيث يمكن اتخاذ قرارات بشأن الاستجابة.
- ◀ قدرة المخاطر: الحد الأقصى للمخاطر التي يمكن أن يستوعبها الكيان سعيًا وراء تحقيق الاستراتيجية والأهداف. وينبغي بحث هذا المفهوم عند تحليل المخاطر.
- ◀ المسؤول عن المخاطر: هو صانع القرار في خط الدفاع الأول مع الخضوع للمساءلة، ولديه سلطة ومسؤولية لإدارة المخاطر في نطاق قدرته.
- ◀ حافظة المخاطر: رؤية للمخاطر عبر مجموعة محدّدة من فئات المخاطر و/أو الوحدات التنظيمية.
- ◀ بيان المخاطر: رؤية مركبة للمخاطر المفترضة على مستوى معين في المنظمة، أو جانب من جوانب العمل التي تفرضها الإدارة بحثًا عن المخاطر وشدها، والترابط بينها وكيف يمكن أن تؤثر عن الأداء بالنسبة للاستراتيجية والأهداف.

تصنيف المخاطر

5 من فئات المخاطر، و15 من مجالات المخاطر، و42 من أنواع المخاطر

4 - المخاطر المالية	3 - المخاطر الائتمانية	2 - المخاطر التشغيلية	1 - المخاطر الاستراتيجية
1-4 تقلب الأسعار	1-3 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم	5-2 إجراءات العمل	1-1 المخاطر البرمجية
2-4 الأصول والاستثمارات	1-1-3 عدم كفاية الصحة المهنية أو الرعاية النفسية	1-5-2 اضطراب سلسلة الإمداد	1-1-1 التدخل لا يتواءم مع الحصيلة
1-2-4 إساءة استخدام الأصول	2-1-3 ضعف السلامة	2-5-2 عدم اتساق تمديد/تخفيض الإطار الزمني	2-1-1 مهارات غير كافية/غير مناسبة
2-2-4 خسائر الاستثمارات	3-1-3 عدم كفاية الأمن	3-5-2 اضطراب بسبب تغيير البرامج	3-1-1 تمويل غير كافٍ
	2-3 خرق الالتزامات	6-2 الحوكمة والرقابة	2-1 العلاقات الخارجية
	1-2-3 السياسات والمعايير	1-6-2 رداءة عمليات/جودة صنع القرار	1-2-1 تمويل مقيّد من المانحين
	2-2-3 اللوائح أو القوانين	2-6-2 عدم كفاية الرصد والإبلاغ والتقييم	2-2-1 عدم التوافق مع منظومة الأمم المتحدة، والحكومات، والشركاء، والكيانات غير الحكومية
	3-2-3 عقود الأطراف الثالثة	3-6-2 عدم المساءلة	3-2-1 معلومات مضللة
	4-2-3 اتفاقات المانحين		3-1 المخاطر السياقية
	3-3 التدليس والفساد		1-3-1 نزاع
	1-3-3 الفساد		2-3-1 كارثة طبيعية
	2-3-3 اختلاس نقود		3-3-1 أزمة اقتصادية
	3-3-3 اختلاس أرصدة أخرى		4-1 نموذج العمل
	4-3-3 تقارير خادعة		1-4-1 عدم الابتكار
			2-4-1 تنفيذ ضعيف/هزيل
		1-2-2 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم	
		1-1-2 رداءة نوعية المساعدة	
		2-1-2 الافتقار إلى الحماية	
		2-2 الشركاء والبائعون	
		1-2-2 عدم كفاية التوافر أو القدرة	
		2-2-2 نوعية رديئة/غير متسقة	
		3-2-2 عدم القدرة على ضمان الأمن الذاتي	
		3-2 الأصول	
		1-3-2 السرقة/الضرر المتعمد	
		2-3-2 حادث	
		4-2 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
		1-4-2 توقف الخدمة/انقطاعها	
		2-4-2 فشل النظام	
		3-4-2 هجوم حاسوبي	

ملاحظة: أنواع المخاطر الموصوفة في هذا الملحق هي للعلم، ويجوز تنقيحها حسب تقدير الإدارة أثناء تنفيذ هذه السياسة.

الملحق الثاني

بيانات تقبل المخاطر لدى البرنامج

يعكس تقبل البرنامج للمخاطر نهجه الشامل تجاه إدارة المخاطر، وهو ما يؤكد التزامه بتحديد وقياس وإدارة المخاطر في إطار سعيه للوصول إلى الناس المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع الحفاظ في نفس الوقت على الموارد. وتتطلب مهمة البرنامج للقضاء على الجوع تحمل المخاطرة، والعمل في بيئات صعبة، بما في ذلك مناطق النزاع. والسؤال الذي يُثار في أغلب الأحيان ليس ما إذا كان ينبغي أن يعمل البرنامج، وإنما كيف يعمل لتقليل المخاطر واحتوائها إلى أدنى حد، مع الحفاظ على مراعاة المبادئ الإنسانية⁽¹⁾. ولذلك، يركز البرنامج بشدة على ثقافة إدراك المخاطر التي تعتمد على تقدير الإدارة عند اتخاذ قرارات تُعزز القيمة، وتحقق أهدافه الإنسانية والإنمائية، وتتواءم مع القيم الأساسية للبرنامج.

وبالنسبة للمخاطر الاستراتيجية، يمكن وصف البرنامج بأنه "متقبل للمخاطر": فالبرنامج يُصمم برامجه وينفذها في سياقات صعبة. ونظراً لأنه يمول طوعية، فإنه يحتاج إلى إدارة علاقاته الخارجية بنشاط مع المانحين والحكومات المضيفة والشركاء. ويجب أن يطوّر نموذج أعماله باستمرار ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة وبيئات التشغيل. وبالنسبة للمخاطر التشغيلية والمالية، يعتبر البرنامج على أنه "غير متقبل للمخاطر"، ويسعى دائماً إلى تحسين ضوابطه الداخلية، والتخفيف من المخاطر في إطار قيود التكلفة والكفاءة. وبالنسبة للمخاطر الانتمائية، يعتبر البرنامج على أنه "غير متقبل للمخاطر بشدة": وبينما يدرك أنه لا يزال معرضاً لهذه المخاطر، إلا أنه يعترف بواجبه المتعلق برعاية الموظفين، والتزاماته تجاه أصحاب المصلحة، كما أنه يلتزم باتخاذ إجراءات فورية وفعالة بشأن تسيير الأعمال الداخلية.

ويتضح فيما يلي تقبل البرنامج للمخاطر بشكل صريح من سلسلة البيانات المرتبطة بتصنيف وتحديد مجالات المخاطر المحددة. ويعكس كل بيان من بيانات المخاطر العزم على إدارة المخاطر بصورة نشطة. وتساعد هذه البيانات البرنامج على تقاسم المخاطر مع الشركاء وأصحاب المصلحة، وتتضمن مشاركة استباقية في اتخاذ القرارات التشغيلية. وفي حين يتم تحديد درجة تقبل المخاطر لدى البرنامج على نطاق المؤسس، إلا أنه يتم تحديد مستويات تقبل المخاطر السياقة أو مستويات تحملها مع إيلاء الاعتبار الواجب لأثر المخاطر وتكلفة الرقابة. وسيتم تصعيد المخاطر التي تعتبر خارج نطاق التقبل إلى مستوى السلطة التالي.

وتعتبر بيانات تقبل المخاطر بمثابة مبادئ توجيهية للمديرين، إذ أنها:

- ◀ تسمح بتحليل المخاطر التي يواجهونها، والاستجابة لها، ورصدها؛
- ◀ تستشير بها قراراتهم اليومية وتحديد أولويات الموارد؛
- ◀ تدعم وضع أهداف الأداء في مجالات مسؤولياتهم؛
- ◀ تمكنهم من تنفيذ مهمة البرنامج في حدود إدارة المخاطر، مع احترام القيم الأساسية للمنظمة.

(1) اعتمدت المبادئ الإنسانية رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة 182/46 (الذي اعتمد في عام 1991)، وقرار الجمعية العامة 114/58 (الذي اعتمد في عام 2004)، وهي: الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال.

المخاطر الاستراتيجية	
1-1 المخاطر البرمجية	يستجيب البرنامج في سياق توافق دولي بشأن الاحتياجات. وهو ملتزم بتصميم خطط استراتيجية قطرية قائمة على الأدلة، وقوية، ومراعية للاعتبارات الجنسانية، في شراكة مع الحكومات المضيفة، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وسيواصل البرنامج إقامة شراكات تمويلية لتتواءم موارده مع أولويات التنفيذ، بما في ذلك اختيار الطريقة. ويدرك البرنامج أنه، عند الاضطلاع برسائله الإنسانية والإنمائية، يلزم تعزيز مهارات الموظفين، كما يلزم حشدهم بسرعة. ويستثمر البرنامج في التدريب وتزويد الموظفين بالمهارات والآليات اللازمة لنشرهم على وجه السرعة.
2-1 العلاقات الخارجية	يعمل البرنامج بصورة وثيقة مع العديد من الشركاء الاستراتيجيين، سواء كانت حكومات مانحة، أو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص. ويلتزم البرنامج بتفاسم المعلومات والتواصل بشكل استباقي مع جميع شركائه الاستراتيجيين. وقد يؤثر التعرض للتغطية الإعلامية وتصورات عامة الجمهور تأثيراً سلبياً على سمعة البرنامج. ويلتزم البرنامج بضمان تصحيح أي ادعاءات كاذبة بشكل سليم، مع الحفاظ على الشفافية، وبناء الثقة مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة.
3-1 المخاطر السياقية	يحتاج البرنامج إلى تقديم مساعدة قائمة على المبادئ وفعالة في سياقات متنوعة. ويستثمر البرنامج في أنشطة الاستعداد للطوارئ على أساس بروتوكولات الإنذار المبكر والاستجابة. ويدرك البرنامج أهمية نشر الموظفين والأصول في حالات معينة قبل حدوث حالة طوارئ إنسانية محتملة.
4-1 نموذج العمل	يسعى البرنامج باستمرار إلى تعزيز ثقافة إبداعية ومبتكرة تتيح له تعجيل مساهمته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتولى البرنامج إدارة مخاطر التنفيذ المرتبطة بهذه البيئة الدينامية من خلال زيادة الاستثمار في النهج والتكنولوجيات الخبيرة الجديدة، فضلاً عن قدرات التنفيذ لتنفيذ الحلول على نطاق أوسع.
المخاطر التشغيلية	
1-2 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم	يسعى البرنامج إلى بنشاط إلى حماية المستفيدين من الأذى، بما في ذلك الاستغلال وسوء المعاملة والعنف القائم على نوع الجنس. ويهدف إلى تطوير برامج وبنية تحتية مستدامة. وسوف يتخذ إجراءات فورية لحماية المستفيدين والسكان المتأثرين، مما يفرض عليه وعلى شركائه معايير عالية، وضمان وجود آليات مأمونة ويسهل الوصول إليها خاصة بالشكاوى والتعليقات. ويسعى البرنامج الاستجابة للاحتياجات الخاصة للنساء والرجال والبنات والأولاد في الوقت المناسب وفق معايير متسقة للمساعدة الغذائية. ويدير البرنامج سلسلة الإمداد وتكاليف التسليم عن طريق إدراج معايير جودة الأغذية وسلامتها.
2-2 الشركاء والبانعون	سوف يتوخى البرنامج العناية الواجبة بالنسبة لجميع الشركاء والبانعين، وسوف يرصد الأداء الجاري. وعندما يكون توافر الشركاء أو الموردين وقدراتهم، أو مستوى تنفيذهم محدوداً أو غير كافٍ، سوف يعمل البرنامج على بناء قدراتهم من أجل الامتثال لمعايره.
3-2 الأصول	سوف يحافظ البرنامج على حد أدنى من معايير السلامة والأمن التشغيليين لصون أصوله ومخزونات. وسوف يقيّم البرنامج باستمرار مخاطر فقدان الأصول والمخزونات، ويستثمر في إدماج العمليات والنظم التدابير المعززة للسلامة والأمن حسب مقتضى الحال.
4-2 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	يستثمر البرنامج في قدرة النظم على الصمود وتحسين الوظائف من أجل تنفيذ عمليات فعّالة من حيث التكلفة. وسيواصل البرنامج تعزيز تدابير الأمن السيبراني للتصدي لمخاطر فقدان البيانات أو سوء استخدامها أو تعطيل النظام. ويرى البرنامج الابتكار كمصدر قوة، ويسعى بنشاط إلى تبني تكنولوجيا جديدة، ويتصدى للمخاطر ذات الصلة من خلال آليات الحوكمة والاختبار، وتغيير ضوابط بشأن الإصدارات الحاسوبية.

<p>يستثمر البرنامج في بناء قدرة سلاسل الإمداد الخاصة به على الصمود، مع وجود مساهمة واضحة بشأن جميع عناصر المسار الحرج، بما في ذلك ممارسة العناية الواجبة القوية بالنسبة للموردين، ورصد ضمان الجودة. ويتم استعراض قدرة البرنامج على مواصلة القيام بعمليات مكثفة بعد أول 90 يوماً أو 180 يوماً من بدء حالة الطوارئ.</p> <p>ويشجع البرنامج ثقافة التغيير من أجل تعزيز عملياته، وترتيب أولويات مبادرات التغيير بشكل مستمر من أجل تركيز موارده وتقليل الاضطرابات إلى أدنى حد.</p>	<p>5-2 إجراءات العمل</p>
<p>يعمل البرنامج في بيئات دينامية، ويجب عليه اتخاذ قرارات في الوقت المناسب، وغالباً على مستوى الميدان. ويدعم الخبراء التقنيون والمتخصصون المديرين في اتخاذ القرارات، ويتم تعزيز متطلبات المساهلة من خلال عمليات الحوكمة الداخلية، بما في ذلك الرصد المنتظم للمخاطر، والإبلاغ، والتقييم، وكذلك التصعيد عند الاقتضاء.</p>	<p>6-2 الحوكمة والرقابة</p>
<p>المخاطر الانتمائية</p>	
<p>سوف يقيّم البرنامج المخاطر المتعلقة بصحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم في سياق أهمية البرامج وواجبه بتقديم الرعاية. وعند وقوع حادث خطير، سوف يتخذ البرنامج إجراءات تتماشى مع إطار الأمن في الأمم المتحدة، وسوف ينفّج الإجراءات تبعاً لذلك.</p>	<p>3-1 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم</p>
<p>يلتزم البرنامج بأعلى معايير الأخلاق والسلوك، ويسعى إلى إعلاء مبادئ الإنسانية، بالإضافة إلى القواعد واللوائح واجبة التطبيق في جميع عملياته. وهو يعتمد في ذلك على التزام جميع موظفيه الذين يخضعون للمساءلة الشخصية. ويلتزم البرنامج باتخاذ إجراءات حازمة في حالة حدوث انتهاك جوهري لمعايير البرنامج.</p> <p>ويلتزم البرنامج باحترام تعهداته التعاقدية مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتعهد البرنامج بالتحقق من التزامه بتعهداته بصورة مستمرة.</p>	<p>3-2 خرق الالتزامات</p>
<p>يستثمر البرنامج في قدرة إدارته على مكافحة التلبس والفساد، ومواصلة تدريب موظفيه على ردع الحالات المحتملة والكشف عنها، والحد من أي آثار تترتب عليها. ويلتزم البرنامج بالتحقيق في التقارير الجوهرية المتعلقة بانتهاك سياسة مكافحة التلبس والفساد، واتخاذ الإجراءات التأديبية، وتوقيع العقوبات المناسبة عند إثبات الادعاءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتخذ البرنامج تدابير خاصة بالإجراءات التصحيحية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استعادة حسائر البرنامج.</p>	<p>3-3 التلبس والفساد</p>
<p>المخاطر المالية</p>	
<p>يعمل البرنامج على الحد من تعرضه لتقلبات أسعار السلع الأساسية وأسعار صرف العملات عن طريق إدارة حالات التعرض الرئيسية مركزياً، في إطار إجراءات صارمة وأطر للحدود المالية.</p>	<p>4-1 تقلب الأسعار</p>
<p>يتولى البرنامج إدارة حوافظه الاستثمارية مع مديرين مهنيين بموجب سياسات استثمارية صارمة، بما يحقق التوافق بين مبادئ الاستثمار المتمثلة في الأمان والسيولة والعائد وطبيعة الأموال التي يتم استثمارها. ويرصد البرنامج حالات التعرض استناداً إلى مبادئ توجيهية يومية، ويقدم تقارير عن الأداء والمخاطر إلى لجنة الاستثمار على أساس شهري. ويلتزم البرنامج برصد استخدام أصوله الرئيسية، المالية وغير المالية. وحيثما توجد قيود، سوف يعمل البرنامج بصورة استباقية مع أصحاب المصلحة لإدارة الموارد بأكثر قدر ممكن من الكفاءة.</p>	<p>4-2 الأصول والاستثمارات</p>